وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي _الأغواط

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع

المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في المقاولاتية

من إعداد الطالبان:

- الابيض يوسف

-قاسمي السعدي هشام

تحت إشراف:

د.بعداش الطاهر

لجنة المناقشة:

د. خنيش يوسف	**رئيسا.**
د. بعداش الطاهر	**مشرفا ومقررا.**
د. رحماني يوسف	**مناقشا.**

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقديـر

إذا كان الشكر فهو لله عز و جل أولا بعده إلى كل من يستحق الشكر والتقدير

نتقدم بكل الشكر إلى الأستاذ الفاضل **د. بعداش الطاهر** الذي له الفضل في خروج هذا العمل إلى الوجود من خلال نصائحه وتوجيهاته

ونشكر جهده وصبره الكبير في إنارة طريق البحث. أدامه الله سندا لكل طالب علم.

نشكر كل من ساعدنا في هذا العمل المتواضع

إهـــــــداء

الى امي العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها

إلى أبي الغالي أدامه الله لنا

الى الأخوة الأعزاء

الى زميلي في هذا المشروع

أهدي مشروع تخرجي هذا لكم وإلى من كان لي عوناً وسنداً

الأبيض يوسف

إهـــــداء

لا ادع فضلا و لا اقول بمجهود، و انما الفضل لمالك الوجود

ذو المن الموجود لا اله إلا هو المعبود .

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي

الى ابي الغالي

و إلى كل اخواتي كل باسمه

و إلى زميلي في هذا العمل المتواضع

و كل من شاركني و حفزني في انجاز هذا العمل

قاسمي السعدي هشام

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، فالممارسة المقاولاتية تتعرض لمشاكل ومعوقات تعيق الشباب في مزاولتهم لها وتجعلهم يعزفون عنها رغم وجود مشاريع وافكار يريدون تحقيقها، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة باتجاه عملية التصنيع، وهو ما يأتي تزامنا مع الاهتمام الذي يعطى عادة إلى مسألتي: توفير فرص العمل للأفراد الذين يتسمون بمهارة عالية نسبيا وتوسيع نطاق التنمية الصناعية في الاقتصاد ليشمل كافة المجالات. ومن اجل هذا تم تطبيق الدراسة الحالية على عينة من المقاولين ومن لهم علاقة بالممارسة المقاولاتية وتمثل عددهم في في 60 فردا، وتم توزيع استمارة الاستبيان عليهم بطريقة يدوية وتم استعادة35 استمارة . وتوصلت نتائج الدراسة الى:

- أن الإجراءات الإدارية لإنشاء المقاولة تعتبر عائق لدى الشباب في ممارسة المقاولاتية
- لا تختلف درجة تحديد المعوقات الاجتماعية التي تعترض التوجه المقاولاتي باختلاف السن
- لا تختلف درجة تحديد المعوقات الاجتماعية التي تعترض التوجه المقاولاتي باختلاف الجنس
- هناك معوقات بشرية تعيق ممارسة المقاولاتية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المعوقات الاجتماعية، الممارسة المقاولاتية. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

This study seeks to know the social obstacles to entrepreneurial practice in Algeria. Entrepreneurial practice is exposed to problems and obstacles that hinder young people in their practice and make them reluctance to do so despite the existence of projects and ideas they want to achieve. Small and medium enterprises are considered the most effective method in moving the semi-skilled and unskilled workforce towards the industrialization process. , which coincides with the attention that is usually given to two issues: providing job opportunities for individuals who are relatively highly skilled and expanding the scope of industrial development in the economy to include all fields. For this purpose, the current study was applied to a sample of contractors and those related to the entrepreneurial practice, and their number was in 60 individuals, and the questionnaire was distributed to them manually, and 35 forms were retrieved. The results of the study found:

• The administrative procedures for establishing a business are considered an obstacle for young people to practice entrepreneurship

• The degree of identification of social obstacles that hinder the entrepreneurial orientation does not differ according to age

• The degree of identification of social obstacles to entrepreneurship does not differ according to gender

• There are human obstacles that hinder the practice of entrepreneurship in Algeria.

Keywords: Social obstacles, entrepreneurial practice. small and medium Foundation.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

	الموضوع	رقم الصفحة
التشكرات		
الاهداء		
مقدمة		أ- س
الفصل الأول : الأدبيات النظرية للممارسة المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
تمهيد		14
1	ماهية الممارسة المقاولاتية	15
1.1	تعريف المقاولاتية وأهميتها	15
2.1	تعريف الممارسة المقاولاتية	16
3.1	محددات الممارسة المقاولاتية	20-17
4.1	محددات المقاولة في الجزائر	22-20
5.1	مميزات المقاول الجزائري وأهدافه ووظائفه في المؤسسة	29-22
2	**ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	29
1.2	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30-29
2.2	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32-31
3.2	خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها	35-33
4.2	آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	40-35
خلاصة الفصل		41
الفصل الثاني: المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر		
تمهيد		43
1	**واقع الممارسة المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**	44
1.1	تطور الممارسة المقاولاتية للقطاع الخاص في الجزائر	45
2.1	المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	49-46
2	**معوقات التوجه المقاولاتي**	52-50
3	**المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر**	56-52
خلاصة الفصل		57

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية		
تمهيد		59
1	طرق وأدوات جمع البيانات	60
2	ثبات وصدق أداة الدراسة	63-61
3	أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في الدراسة	65-64
4	تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	75-66
خاتمة		78-77
قائمة المصادر والمراجع		81-80
قائمة الملاحق		86-83

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	مقارنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
2	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائري 2008-2016	45
3	اختبار الثبات للمتغيرات	63
4	يوضح مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان واوزانه	65
5	يحدد مجالات الاتجاه حسب البرنامج الخماسي ليكارت	65
6	الاحصائيات المتعلقة بالاستبيان الموزعة	67
7	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	67
8	توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن	68
9	توزيع عينة الدراسة حسب ممارسة العمل	69
10	عرض نتائج معوقات بشرية واقتصادية	70
11	عرض نتائج مدى تأثير المعوقات التسويقية والقانونية والادارية على ممارسة المقاولاتية	71
12	اختبار (T) العينة الواحدة للفرضية الأولى	72
13	اختبار (T) العينة الواحدة للفرضية الثانية	73
14	فروق بين أفراد عينة الدراسة	73
15	اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه للكشف عن المعوقات الاجتماعية من ناحية السن	74

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	68
2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن	69
3	توزيع عينة الدراسة حسب ممارسة العمل	69

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	رقم الصفحة
1	استمارة الاستبيان	86-83

مقدمـــــــــــــة

مقدمة

لقد عرف النظام الاقتصادي العالمي تطورات كبيرة يمكن اعتبارها السبب الرئيسي في تباين المكانة التي احتلتها المقاولاتية، حيث لم تحظى هذه الظاهرة باهتمام الباحثين والاقتصاديين إلا من فترة قريبة من الزمن وذلك بسبب تفوق نموذج المؤسسة الكبيرة، والازدهار منقطع النظير الذي عرفه هذا الشكل من المؤسسات والذي أدى إلى التسليط كل الأضواء على المسير على حساب المقاول ومؤسسته الصغيرة.

إن للمقاولاتية أهمية كبيرة حيث لا يقتصر دورها فقط في الرفع مستويات الإنتاج ، وزيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها ، بل يتعداه ليشمل دورها في تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة و إعادة توازن الأسواق ، بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها ليشمل حتى المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطرة إلى التكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدراتها التنافسية بما يضمن بقائها في الأسواق ، كما تمثل أيضا وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم في ظل الخبرات الكبيرة التي يمتلكونها.

ومن هذا المنطلق شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحولات التي أتسمت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين وكذا دول العالم بمجال المقاولاتية الذي أصبح يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعله من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفه و مرونته التي تجعله قادرا على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل فضلا عن إمكانيات قدرته على الابتكار و الإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة، إذا كان إلزاما على الدولة خاصة النامية منها العمل على زيادة فعالية المقاولاتية وتدليل كافة الصعوبات التي تواجهها.

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة معضلة البطالة في جل دول العالم، فمن خلال تفعيل الدور البارز لها باعتبارها مشاريع متميزة تحقق ثنائية التنمية المتمثلة في: تحقيق العدالة الاجتماعية والفعالية أو النمو الاقتصادي كبديل للمؤسسات الكبيرة الحجم التي اعتبرت ولوقت طويل المحرك الأساسي للتنمية في شقيها، لكن وجهة النظر هذه قد تغيرت الأمر الذي جعل هذا النوع من المؤسسات يلقى اهتماما كبيرا على الصعيد الدولي خصوصا فيظل الاهتمامات الدولية الراهنة بموضوع المقاولاتية المقرونة أساسا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك برزت سياسة التمويل الحكومي في مختلف الدول كإحدى أهم الوسائل لفعالة

فيتوجه ثقافة المقاول لنحو الاستثمار بها والذي يتوجب عليه المبادرة والريادة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وفي الجزائر مع مطلع التسعينات من القرن الماضي فقد أدى التحول إلى نظام الاقتصاد الحر إلى بروز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التابعة للقطاع الخاص كأداة فعالة لامتصاص البطالة و دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى غرار الكثير من دول العالم قدرت الجزائر أهمية المقاولاتية في هذا النوع من المؤسسات حيث قامت الدولة بوضع استراتيجية مبنية على منح الشباب الراغبين في ممارسة مقاولاتية خاصة بهم مجموعة من الامتيازات المالية والضريبية إضافة إلى إجراء المرافقة من خلال مشاتل وحاضنات الأعمال.

لكن وبالرغم من كل ما تبنته الدولة الجزائرية من إجراءات فإن المقاولاتية في الجزائر تواجه العديد من المعوقات التي تعترض طريقها وتعرقل نشاطها، وتمنعها من التطور والنمو، وتنقسم هذه المعوقات إلى العديد من الأشكال وما يهمنا هنا المعوقات الاجتماعية للمقاولاتية في بلادنا، وعليه سيتم التطرق إليها ومعالجتها نظريا وميدانيا من خلال أربعة فصول، على الشكل التالي:

الفصل الأول: يمثل الإطار العام للدراسة والذي يضم: تحديد الإشكالية، فرضيات الدراسة، أهمية الدراسة، أسباب الاختيار، أهداف الدراسة، وأخيرا تحديد المفاهيم.

الفصل الثاني: يمثل الأدبيات النظرية للممارسة المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم التطرق فيه الى ماهية الممارسة المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والفصل الثالث فهو عبارة عن تقديم المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر ومختلف المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أما **الفصل الرابع** هو أول فصل في الجانب الميداني للدراسة معنون بـ: الإطار المنهجي للدراسة و يشمل كل من: أطر الدراسة بما فيها الإطار المكاني، الزمني، البشري، إضافة إلى منهج الدراسة وأدواتها والعينة. وفي الشطر الثاني من الفصل خاص بتبويب وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية.

1-إشكالية الدراسة

تسعى معظم الاقتصاديات في الوقت الراهن الاهتمام بالثروة الاقتصادية (قطاع المؤسسات الصغيرة) لما لها من آثار إيجابية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتجه اليوم البلدان سواء المتقدمة أو النامية إلى الإرتكاز على مهارات أفرادها وقدرتهم على العمل المقاولاتي لتطوير إقتصادياتها بدل الإرتكاز فقط عمى الموارد الطبيعية الآيلة للزوال. واستطاعت المقاولاتية أن تغزو في شتى مجالات الفكر والتخطيط الإداري، حيث أصبحت تخصص يدرس في الجامعات، لتحويل الأفكار المبدعة والمبتكرة إلى مشروعات مقاولاتية قابلة للنمو والإزهار، من أجل تحقيق تنمية مستدامة وهو التحدي الأكبر الذي ستواجه الدولة بصفة عامة والجامعة بصفة خاصة.

حيث يعد الشباب الركيزة الأساسية في بناء الأمم ورقيها وتطورها، لما لهم من قدرات ومهارات كبيرة، خاصة إذا استغلوا بشكل أمثل، لذا نجد قضايا الشباب تحتل موقعا مركزيا على رأس قائمة أولويات المنظمات الحكومية بصفة عامة، ولدى الباحثين الاجتماعين و الاقتصاديين بصفة خاصة.

وباعتبار التشغيل من أولويات الشباب أضحت مسؤولية دمج هذه الفئة في مناصب عمل دائمة أمر حتمي لا رجعة فيه، أمام رغبة الشباب للولوج في عالم الشغل من جهة، وسعي الدولة الجزائرية بالنهوض بمختلف القطاعات من جهة أخرى، من خلال استحداث سياسات و نماذج-عقود ما قبل التشغيل- قصد توظيف هذه الفئة، إلا أن هذه السياسات كان مآلها الفشل و هذا ما يدعمه الواقع المعاش، خاصة في ضل تزايد سكاني كبير وبطالة مرتفعة وتسريح عشوائي للعمال وخير مثال عن هذا تسريح 2004، ليصبح التشغيل بذلك عبئا كبير على عاتق الدولة في توفير مناصب شغل، وعبئا على الشباب الذي أنهكته البطالة والظروف المعيشية الصعبة واقتصاد لا يقوي حتى على توفير الحاجات الأساسية للفرد.

وبغرض الحد من نسبة البطالة العالية في أوساط الشباب عامة، وفئة خريجي الجامعات و معاهد التكوين خاصة، باعتبارها تمثل النسبة الكبيرة في المجتمع، لذا سعت الدولة إلي نشر ثقافة العمل الحر أو المبادرة الذاتية بين أوساط الشباب، بعدما كانت محتكرة من طرف الدولة في ظل الإيديولوجية الاشتراكية المطبقة، فمن خلالها حرمت كافة الشرائح الاجتماعية من ممارسة حقها في الملكية، فلم يكن للملكية الخاصة سوى الأثر الضئيل، و بالتالي لم يكن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة الخاصة(المقاولة) باديا، من خلال عدم تشجيع الدولة لمثل هذه المبادرات، ففي ضل التحولات الاقتصادية والاجتماعية مع بداية التسعينات، الذي شهد ارتفاعا في معدلات البطالة والفقر في

مجتمعنا، بدا واضحا عجز الدولة عن توفير فرص عمل تستوعب الملاين ممن يعانون من هاجس البطالة، هذا ما جعل الدولة الجزائرية تسعي إلى فتح المجال لممارسة النشاط المقاولاتي، قصد التقليص من نسبة البطالة.

وفي هذا الإطار أخذت المشروعات الصغيرة حيزا كبيرا و اهتماما خاصا من جانب الشباب، والدولة على السواء رغبة منها على استحداث جيل جديد قائم على المبادرة، والمسؤولية، والاستقلالية، والعمل على دعم وتنمية روح المقاولة لدى هذه الفئة.

لكن ما نراه على أرض الواقع يعكس هذا الطرح، من خلال تراجع نسبة توجه الشباب لفتح مثل هذه المؤسسات من جهة، وإخفاق بعضهم الأخر في تطوير مؤسساتهم، نتيجة للمشكلات التي يتخبط فيها الشباب الراغب في إنشاء مؤسسته من محدودية قدراتهم على بدء مشاريعهم، وجهلهم بماهية المشروعات الصغيرة من جهة، والمعوقات التي تواجههم أثناء تقدمهم لإنشاء مؤسساتهم.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة كمحاولة بحثية لمعرفة أهم المعوقات التي تعترض طريقهم وركزنا على المعوقات الاجتماعية التي تواجه الممارسة المقاولاتية.

وعلى هذا يمكن بلورة الإشكالية على النحو التالي:

ما هي أهم المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

ولتحليل هذه الإشكالية ودراستها بطريقة معمقة قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل الخصائص والخلفيات الاجتماعية للشباب تمثل عائقا في إنشاء المقاولة؟
- هل الإجراءات الإدارية لإنشاء المقاولة تعتبر عائق لدى الشباب؟
- هل العنصر البشري يعيق الممارسة المقاولاتية؟
- هل تختلف درجة تحديد المعوقات الاجتماعية التي تعترض التوجه المقاولاتي باختلاف: الجنس، السن؟

2-فرضيات الدراسة:

بناءا على أسئلة الإشكالية جاءت الفرضيات كالاتي:

1- الفرضية العامة:

-يواجه الشباب المقاول عوائق اجتماعية أثناء ممارسة نشاطه المقاولاتي.

-الفرضيات الفرعية:

- تمثل الخصائص والخلفيات الاجتماعية للشباب عائقا في إنشاء المقاولة.
- تعتبر الإجراءات الإدارية لإنشاء المقاولة عائق لدى الشباب في ممارسة المقاولاتية.
- هناك معوقات بشرية للممارسة المقاولاتية في الجزائر.
- تختلف درجة تحديد المعوقات الاجتماعية التي تعترض التوجه المقاولاتي باختلاف: الجنس، السن.

3-مبررات اختيار الموضوع

1- أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية في تناول هذا الموضوع والبحث في حيثياته.
- كون الموضوع يندرج ضمن مجال تخصصنا.
- قابلية الموضوع للبحث نظرا لإمكانية الوصول إلى المعلومات المتصلة و المتعلقة به.

2-أسباب موضوعية:

- تسليط الضوء على المعوقات الاجتماعية حيث أن هنالك العديد من المعوقات التي تعرقل سير المقاولاتية في البلاد وقد تناولت بعض من الدراسات الاقتصادية أبرز تلك المعوقات من الناحية الاقتصادية بحتة، إلا أن الجانب الاجتماعي بقي دون عناية و لا دراسات تسمح لنا بملامستها، لذا كان أبرز سبب في اختيار هذا الموضوع تناول المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية لاستكمال الجانب الذي لم يتم تناوله.
- الحاجة إلى دراسات في مجال المقاولة، خاصة وأن مثل هذا المجال حديث النشأة في الجزائر.
- الإقبال المتزايد للفئة الشبابية على ممارسة النشاط المقاولاتي في الآونة الأخيرة.
- العمل على تبيان أهم المعوقات التي يصادفها الشباب المقاول أثناء تقدمهم لإنشاء مؤسستهم.

- معرفة ما إذا كانت العوائق التي تواجه الشباب المقاول في إنشاء مؤسساتهم نابعة من نقص مهاراتهم وخبرتهم في المجال.

4-أهمية الدراسة:

هذه الدراسة لها أهمية بالغة في العديد من المجالات في حقل البحث العلمي أيا كان نوعه اقتصادي، قانوني، اجتماعي وحتى ثقافي، حيث سرّعت التغيرات والتحولات الكبيرة والعميقة التي مست الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الاقتصاد المحلي بصفة خاصة بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لدفع عجلة التنمية، من خلال تشجيع المشاريع المقاولاتية باعتبارها القاطرة الأمثل لها، التي ستحدث نهضة اقتصادية واجتماعية، وعليه فقد برزت أهمية الدراسة من خلال المتغيرات التي تناولتها، حيث تعد المشاريع الصغيرة وإلى إشباع حاجات الفرد ولها أهمية بالغة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي حيث تساهم في الرفع من معدل النمو والخفض من البطالة وبالتالي الحد من الفقر.

5-أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1-تسليط الضوء على واقع المقاولاتية في الجزائر

2-التعرف على نماذج من المعوقات الاجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والبحث فيها للكشف عنها.

3-معرفة الصعوبات التي تواجه المقاول الجزائري.

6-حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في ما يلي:

الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة على معرفة أهم معوقات الاجتماعية الممارسة المقاولاتية في الجزائر.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مؤسسة سونلغاز الاغواط.

الحدود الزمانية: تتمثل في الفترة في الموسم الجامعي الثاني من فيفري الى ماي2022.

الحدود البشرية: تقتصر هذه الدراسة على عمال مؤسسة سونلغاز.

7-صعوبات الدراسة

واجهتنا العديد من الصعوبات خلال انجاز هذا البحث من أهمها:

- ✓ صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بالموضوع، نظرا لحداثة الموضوع مع قلتها باللغة العربية؛
- ✓ صعوبة الحصول على الدراسات السابقة حول الموضوع؛
- ✓ صعوبة الحصول على إجابة للاستبيانات الموزعة .

8-التعريف بمتغيرات الدراسة

1- تعريف المقاولاتيةEntrepreneurship: هي التوجه برغبة لإنشاء عمل خاص يديره الفرد من خلال بذل الفكر والجهد والوقت والمال، ويتحلى فيها بروح المغامرة وتقبل المخاطرة المحسوبة، وتحمل الآثار النفسية والإجتماعية والمالية لذلك، واستثمار عوائده لتوفير فرص عمل جديدة لو ولغيره، للتخفيف والحد من البطالة، وكذلك تحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية لنفسه ولغيره والمساهمة في بناء مستقبله ومستقبل الوطن، والمساهمة في إحداث تطوير وتنمية وطنية شاملة ومستدامة.

2-تعريف المقاولEntrepreneur: عرفوSchumpeter بأنه الفرد الذي يمتلك الرغبة والقدرة على تحويل فكرة جديدة أو إختراع إلى إبتكار ناجح من أجل إيجاد منتجات، ونماذج أعمال جديدة تحقق نمو إقتصادي طويل الأمد.

3-تعريف التوجه المقاولاتيL'intention entrepreneurial : هناك العديد من التعريفات لمفهوم التوجه المقاولاتي وهي تختلف حسب كل باحث، فبعض الباحثين يتحدثون عن قرارات واستعداد الفرد وآخرون يتحدثون عن أنه إرادة أو حالة فكرية. لكن الجميع يتفقون حول وضع التوجه المقاولاتي بأنه يقع في فكر وذهن الفرد الذي يقوم بتطويرها ومن ثم ربطها بالنتيجة التي هي الإنتقال لتنفيذ المشروع[1].

[1] بن ساحة نسيمة، معوقات التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، دراسة تطبيقية على عينة من طلبة السنة ثانية ماستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020/2019،ص5.

4-تعريف المعوقات:

وتعرف على أنها، الصعوبات والعراقيل والموانع والعقبات التي تواجه تحقيق أهداف مرسومة، أو تحيل دون تحقيقها على الصفة المرغوب فيها.

أما أحمد مصطفي خاطر فيعرفها "على أنها العوامل التي تؤدى إلى الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية، وتحول دون تخفيف الأهداف التي يسعي إليها التنظيم المحلي[1]".

التعريف الإجرائي للمعوقات الاجتماعية:

ويمكن تعريف المعوقات الاجتماعية على أنها: كل المعوقات التي تتعلق بالناحية الاجتماعية والتي لا تسمح بممارسة المقاولاتية بشكل سهل و المرتبطة بكل من الجوانب البشرية والتنظيمية.

5-تعريف الممارسة المقاولاتية

تعريف الممارسة:

تعرف الممارسة في اللغة العربية على أنها:"كيفية واقعية لامتهان عمل أو تعاطيه أو اتباع نهج حياتي معين، مزاولة، معاطاة، احتراف، (ممارسة فن)، (ممارسة مهنة)، (ممارسة فضيلة).

شراء شيء بالمساومة لا بمناقصة ولا بمزايدة.

بالممارسة تكتسب المهارة: مثل يراد به أن الكفاءة هي نتيجة التمرن الدائم والطويل.

أما الممارسة المقاولاتية فتعرف على أنها: " الفعل الذي يقوم به المقاول الذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها، إذ أنها عمل اجتماعي بحت"[2].

[1] بشاش زهير، معوقات النشاط المقاولاتي في الجزائر، دراسة حالة على عينة من الشباب المقاول لولاية برج بوعريريج، مذكرة ماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل، قسم العلوم الاجتماعية، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج ، البويرة، 2012/2011، ص 5.

[2] لونيسي ريم، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية، باتنة، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة سطيف-2-، الجزائر، 2015/2014، ص35.

التعريف الاجرائي للممارسة المقاولاتية:

تعرف على أنها "كل نشاط يقوم به المقاول في إطار إنشاء مؤسسة جديدة ، تسييرها و تطويرها بغرض إنشاء ثروة يحقق من خلالها أهدافه الخاصة و يساهم من خلالها بشكل أو بآخر في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

9-الدراسات السابقة

1-دراسة لونيسي ريم بعنوان: "المعوقات الإجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر."

مذكرة ماجيستير جامعة سطيف-2- (2014-2015) تدور حول إشكالية المعوقات الإجتماعية التي من شأنها أن تحد من قوة وأهمية ودور الممارسة المقاولاتية في الجزائر والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى إفلاس وفشل الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنهج المستخدم هو الوصفي التحليلي، أدوات التحليل تمثلت في الإستبيان وزع على عينة من عمال إحدى المؤسسات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج تمثلت في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسودها نمط المدير المالك الغير محترف، والرجوع لصاحب العمل في كل الأمور المتعلقة بالمشروع، ندرة أنظمة الترقية والمكافئات المختلفة، عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات هته المؤسسات راجع إلى أساليب ونظم التعليم السائد في بلادنا، نقص الكفاءات التسويقية المؤهلة.

2-دراسة بن ساحة نسيمة بعنوان: " معوقات التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، دراسة تطبيقية على عينة من طلبة السنة ثانية ماستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي".

مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص أدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020/2019، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز معوقات التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين، من أجل هذا تم التطرق لأهم الجوانب النظرية للموضوع وكذلك الدراسات السابقة، وفي الجانب التطبيقي من هذه الدراسة تم توزيع عدد من الإستبيانات على عينة من طلبة السنة الثانية ماستر لكلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي، حيث تم إسترجاع 44إستبيان قابل للدراسة، وتمت معالجة وتفريغ وتحميل للبيانات المحصل عليها عن طريق .Spss v24

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توجد العديد من المعوقات المؤثرة على توجهات الطلبة منها ماهي ذاتية، مالية، إقتصادية وتسويقية، إجتماعية، وقانونية، لكن الأكثر تأثيرا على توجهات الطلبة هي المعوقات المالية، حيث نقص رأس المال من العوائق الرئيسية، بالإضافة إلى أنو لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول محاور التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين تعزى إلى متغيرات الجنس، التخصص، السن.

3-دراسة فلاق، محمد وخرشي، إسحاق وحدو، سميرة أحلام بعنوان: "تحليل العلاقة السببية بين مدى توافر المهارات التسييرية وفشل المقاولات المصغرة."

في إطار مقال علمي منشور في مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، العدد (3)، مارس2018، جامعة المسيلة، هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب فشل المقاولات المصغرة من خلال مدى توافر المهارات الإدارية (التسييرية) والتسويقية لأصحابها، قام الباحثون بتصميم إستبيان موجه إلى أصحاب المقاولات المصغرة في ولاية الشلف، حيث وزع 150إستبيانا. أشارت النتائج إلى إفتقار أصحاب المقاولات المصغرة لأهم المهارات الإدارية من خلال التركيز على الربح كهدف وحيد، وعدم الدراسة والتحليل للسوق بصفة دورية.

4-دراسة فريد راهم بعنوان: «التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين الجزائريين، بين الرغبة الإمكانيات، والتحديات، دراسة تطبيقية على طلبة جامعة العربي التبسي."

مقال علمي منشور في مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد(15)، العدد(02)، جوان 2018، تدور حول إشكالية الدراسة حول معرفة ماهي توجهات طلبة جامعة العربي التبسي نحو إنشاء مشروعات ريادية صغيرة أو متوسطة بعد تخرجهم. توزيع إستبيان وتحميل النتائج بواسطة Spss، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك رغبة لدى الطلبة في إنشاء مشاريع ريادية، ويتمتعون بإمكانات تسهل لهم ذلك رغم وجود مجموعة تحديات أهمها ضعف المناخ الإستثماري بشكل عام.

5-دراسة بن بادة عائشة، باية لعجال، بعنوان:" ثقافة العمل ومعوقات ممارسة العمل المقاولاتي"

مقال علمي منشور في مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد (02)، العدد(14)، السداسي الأول 2020، تدور اشكالية الدراسة حول تناول ممارسة العمل الحر في الإحاطة بالظروف التي دفعت لممارسته والاسباب التي جعلته يتطور ويستمر في الوجود، وفي المقابل تسليط الضوء على المعوقات التي حالت دون التوجه إليه، فإذا الممارسة تمر بتقييمه في الميدان ومن ثم البحث في شروطه، وهذه الأخيرة تحدد ثقافة خاصة به، منها قيم تعكس طبيعة التحول الذي يعيشه المجتمع، وهذا ما ينطبق على المجتمع الجزائري وتشكل قيم عمل ترسبت في ذهنية الفرد أعاقت توجهه لممارسة العمل الحر أو المقاولاتي.

6-دراسة محمد الناصر حميداتو، بقاص صافية، بعنوان: " التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

مداخلة في الملتقى الدولي حول اشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي،2017-2018. حيث هدفت هذه الدراسة الى ابراز مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصاد من حيث سرعة إنشائها وكفاءتها في استخدام رأس المال، وفي تعبئة المدخرات والمهارات وكذلك في الدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الإقتصادية من خلال تثمين قوة العمل وخلق الناتج الداخلي الخام وترقية التجارة الخارجية وزيادة انتاجية العامل.

إلا أن هذه المؤسسات لقيت العديد من المشاكل والصعوبات التي ساهمت في وئدها من فبل اكبر واهم مشكل هو التمويل إذ أن صغر حجم هذه المؤسسة يجعل من الصعب حصولها على القروض المصرفية وكذلك المشكل السياسية الإقتصادية والتوجهات الحكومية الإدارية التي تتخبط في توجهاتها الإقتصادية إضافة إلى ذلك جملة من التحديات التي تقف عائق امام هذه المؤسسات.

7-دراسة ولاء فتحي منصور، إسلام عبد الجواد، بعنوان تحديات الريادة في فلسطين.

مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2018.

تطرقت هذه الدراسة لاستكشاف تحديات الريادة في فلسطين حيث اتبعت منهجية البحث الكيفي (النوعي) وذلك من خلال المقابلات المعمقة وتحليل المحتوى وقد اشتملت المقابلات على كل من: شخصيتين رياديتين وممثل لجهة حكومية هي وزارة الاقتصاد الوطني، وممثل لمؤسسة تمويل مشاريع صغيرة، أما تحليل المحتوى فشمل مراجعة كل من قانون تشجيع الاستثمار، والموقع الإلكتروني لمؤسسة فاتن" لجمع البيانات اللازمة للدراسة حول تحديات الريادة في فلسطين.

تبين من خلال هذه الدراسة وجود عدة معيقات للريادة في فلسطين يمكن تلخيصها ضمن المحاور التالية: سياسات الإحتلال، التشريعات الحكومية، فرص الحصول على تمويل، نظام التعليم التقليدي، الثقافة المجتمعية السائدة. أخيرا تم اقتراح سياسات تخفف من حدة هذه المعيقات في حدود سيطرة السلطة الفلسطينية كإحداث تعديلات مشجعة على قانون تشجيع الاستثمار لاستقطاب أصحاب الأفكار الريادية الأمر الذي يقلل نسبة البطالة، تغيير أسلوب التعليم التقليدي الذي يعتمد على التلقين والحفظ بدلا من الاعتماد على البحث والاستكشاف، تشجيع مؤسسات التمويل والبنوك على اتباع سياسات جديدة فيما يتعلق بالمشاريع الريادية والأفكار الجديدة، تنظيم دورات توعوية للمجتمع الفلسطيني حول اهمية النهوض بالأفكار الريادية وعدم حصر آمالهم ومتطلباتهم في وظائف حكومية أو وظائف القطاع الخاص.

10-التعقيب على الدراسات السابقة

نقاط الاتفاق و الاختلاف بين الدراسة و الدراسات السابقة تكمن في:

-لقد أخذت الدراسة من الدراسات السابقة في جانبها النظري و بالتحديد مفاهيم الدراسة، بعض المفاهيم الأساسية مثل: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تبيان أهميتها ومكانتها في تحقيق التنمية في شقيها الاجتماعي والاقتصادي، المقاول والمقاولاتية.

-اتفقت الدراسة مع دراسة لونيس ريم من حيث تناول الموضوع بكل جوانبه.

-بعض الدراسات تناولت التحديات والمعوقات بشكل عام دون تخصيص نوع هذه المعيقات في حين الدراسة الحالية تناولت المعوقات الاجتماعية.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للممارسة المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للممارسة المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

يعتبر المقاول من ضمن الحقول الدراسية الواعدة في العلوم الاقتصادية، لما له من أهمية كبيرة في النمو وتطور المقاولة، ولقد تعددت التعاريف و المفاهيم التي تم اعتمادها للمقاول ، حيث ركزت كل دراسة على زاوية معينة للموضوع، وبهذا تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن أن نتطرق إلى موضوع المقاولة دون أن نعرج على مفهوم المقاول كونه يمثل العامل البشري المبدع والمخاطر، والذي يأخذ بالمبادرة لإنشاء مؤسسته، هذه العناصر تساهم في تنمية روح المقاولاتية لديه.

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين الحلول للقضاء على مشكلة البطالة وإتاحة فرص العمل ، حيث أن عدد الخريجين وطالبي العمل يتزايد سنة بعد أخرى، هذا التزايد المستمر في أعداد العاطلين عن العمل أوجب على المجتمع البحث عن كل ممكنات إتاحة فرص العمل، والمزيد منها، من غير المجالات الحكومية والقطاع العام، لذا كان الاتجاه إلى المشاريع الصغيرة أحد محاور العلاج لأوضاع الدول النامية بوجهٍ عام، والدولة الجزائرية بوجهٍ خاص، رغبة منها في فتح المجال لهذه الفئة لتطوير مهاراتها و تنمية روح المقاولة لديها، و التي بدورها تساهم في دفع بعجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، لهذا فإنه من الضروري معرفة هذه المؤسسات، والمحيط الذي تنشأ و تتطور فيه، والصعوبات التي تقف أمام تطورها و استمرارها.

لذلك فإننا خلال هذا الفصل سنتطرق لدراسة المقاول ، والمقاولاتية، ومحاولة اعطاء صورة واضحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاحاطة بكل جوانبها.

1-ماهية الممارسة المقاولاتية

تلعب المقاولاتية دورا فعالا في التنمية الإقتصادية والاجتماعية للدول النامية والمتقدمة، ففي ظل إشتداد المنافسة وبروز ظاهرة العولمة أصبحت محل إهتمام الدول، وأصبحت تدرس على مستوى الجامعات والثانويات وحتى التعليم الإبتدائي في بعض الدول المتقدمة من أجل تبني روح المقاولاتية والتشغيل الذاتي، والتحرر من فكرة أن الحكومة مسؤولة عن توفير الوظائف للخريجين الجامعيين.

1.1..تعريف المقاولاتية وأهميتها

1.تعريف المقاولاتية

بحكم الطبيعة المعقدة والغير المتجانسة لظاهرة المقاولة، اضطر كل باحث إلى تعريفيا حسب وجهة نظره وتفكيره، وفي هذا السياق يعرفها:

(Alain Fayolle , 2003) على أنها: "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات إقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي.

ويعرفها بيتر دراكر(1985) فيقول: "المقاولاتية هي فكر الإبداع الذي يتضمن النظر في التغيير على أنه فرصة لإعطاء الموارد المتاحة حاليا على خلق قيمة جديدة".

وحسب شومبيتر فإن المقاولاتية: "هي في الأساس نشاط إبداعي، وهو يتمحور بالقيام بأمور لا يتم القيام بها بالشكل العادي".

والمقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لانشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من أجل إنشاء ثروة من خلال الاخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص

الاعمال، ومتابعتها، وتجسيدها على أرض الواقع، ومهما كان المعنى الذي أعطي للمقاولة، فإن هذه الأخيرة تجمع بين المفاهيم الثلاثة الرئيسية: إنشاء مؤسسة، روح المقاولة، والمقاول.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة فإن المقاولاتية عبارة عن مجموعة من الأنشطة الإبداعية التي تتسم بالتغيير الدائم والمتجدد، لخلق قيم وفرص جديدة.[2]

2.أهمية المقاولاتية

قد أخذت أهمية المقاولاتية تزداد اليوم في المجتمعات المعاصرة لما تحدثه من آثار إيجابية تتمثل في ما يأتي:

- تساهم المقاولاتية في إحداث مجموعة من التغييرات والتحولات في الأنشطة وذلك عن طريق الإبداع، إذ يعتبر هذا الأخير خاصية مميزة للمقاولاتية؛
- إيجاد العديد من المشروعات التي تعتبر مهمة لتطوير الإقتصاد وتنميته؛
- خلق فرص العمل ذات الأهمية على المدى الطويل من أجل تحقيق النمو الإقتصادي؛
- زيادة الكفاءة من خلال زيادة التنافس؛
- إدخال الإبتكار الجذري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي بدوره يساعد عمى تنمية الإقتصاد؛
- التنوع الكبير في الجودة والنوعية، إذ أن المشروعات الجديدة أفكار وابداعات إقتصادية[3].

2.1.تعريف الممارسة المقاولاتية

تعريف الممارسة لغة:

تعرف الممارسة في اللغة العربية على أنها:" كيفية واقعية لامتهان عمل أو تعاطيه أو اتباع نهج حياتي معين، مزاولة، معاطاة، احتراف، (ممارسة فن)، (ممارسة مهنة)، (ممارسة فضيلة).

[1] بدراوي سفيان ، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، رسالة لنيل شهادة الدكتوراء ل.م.د، تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية ، دون سنة، ص35.

[2] بن ساحة نسيمة، معوقات التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، دراسة تطبيقية على عينة من طلبة السنة ثانية ماستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص أدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020/2019،ص18.

[3] بن ساحة نسيمة، مرجع سابق، ص19.

شراء شيء بالمساومة لا بمناقصة ولا بمزايدة.

بالممارسة تكتسب المهارة: مثل يراد به أن الكفاءة هي نتيجة التمرن الدائم والطويل.

أما الممارسة المقاولاتية فتعرف على أنها: " الفعل الذي يقوم به المقاول الذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها، إذ أنها عمل اجتماعي بحت"[1].

3.1.محددات الممارسة المقاولاتية

1- المقاولاتية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تلعب كل من المقاولة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، فهي تلعب أدوارا قيادية وبارزة في تفعيل مختلف العمليات الاقتصادية إلا أن هناك من يرى أنه ثمة جملة من النقاط تشكل فارقا بين المقاولاتية والمشروعات الصغيرة و المتوسطة نوجزها فيما يلي:

-الابداع: يرتكز نجاح المقاولات على الابداع، فقد يكون إبداع تكنولوجي مثل منتج جديد، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، أو التسويق أو التوزيع، أو سلسلة القيمة بين المنظمات المختلفة، أما المنظمات الصغيرة، فتؤسس وتقدم المنتج أو الخدمة، ويميل إلى الإنتاج بالطريقة التي تؤسسها، وهذا لا يعني أنها لا تعمل شيئا جديدا ولكنها تميل الى المحلية، ولا تعمل الى التوجه نحو العالمية.

غير أن هذا الأمر لا ينطبق على كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أصبحت معايير مثل التكنولوجيا، وكيفية تقديم الخدمات وتسويق المنتجات وتوزيعها والإبداع في هذه العمليات ضرورة حتمية، باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خصائصها المرونة ومواكبة التطورات، فإن هذا التصور أصبح بعيدا عن الواقع.

-**إمكانية النمو**: إن الاعتماد على حجم الأعمال دليل ضعيف على زيادة الأعمال أم لا؟ فالتعريف الحقيقي هو التوجه الذي يأخذه المشروع، فالمقاولات يملك علاقة قوية من إمكانية النمو أكثر من الأعمال الصغيرة، وكذلك

[1] لونيسي ريم، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية، باتنة، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة سطيف-2-، الجزائر، 2015/2014، ص35.

ترتكز على الابداع، بينما المشروعات الصغيرة و المتوسطة قد تكون فريدة فقط من الناحية المحلية فهي في الغالب محدودة في إمكانية النمو".[1]

قضية النمو أمر يقف على مدى نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، فنجاحها وفعاليتها وقوة إنتاجها يؤدي إلى بروز احتمال للنمو حتى في مثل هذه المشاريع، فالصغيرة قد تصبح متوسطة والمتوسطة قد تصبح كبيرة، إلا أن إمكانية النمو تتطلب جهدا جبارا وتفعيل وتأطير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من تنافسيتها حتى مع مؤسسات أجنبية، لكي لا ينحصر عملها في الجانب المحلي فقط.

-**الأهداف الاستراتيجية**: إن المشروع المقاولاتي عادة يذهب إلى أبعد من الأعمال الصغيرة في الأهداف، حيث نراه يملك أهداف استراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، المركز السوقي، رغم أن المشروعات الصغيرة و المتوسطة تملك بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالية.

إضافة الى ما سبق فإن هناك بعض الخصائص التي تتميز بها المقاولة وهي:

-تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع.

-ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد والمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق.

تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية-المبادرة- مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاءها مع مجموعة الشركاء، هذا ما يمكن المقاول من ممارسته التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس الادارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

2-القيم الشخصية للمقاول الجزائري

تتداخل عدة عوامل لتشكل قيما شخصية لأي مقاول أنشأ نشاطه الخاص تأتي سواء من شخصيته أو مؤهلاته أو البيئة التي نشأ فيها، نذكر منها ما يلي:

[1] لونيسي ريم، مرجع سابق، ص 217.

– شخصية المقاول يجب أن تكون ملمة بمجموعة خصائص أهمها أن يتخيل الجديد و لديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس و الصلب الذي يحب حل المشاكل و يحب التسيير الذي يصارع الروتين و يرفض المصاعب و العقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة[1]".

كما يجب أن يتحلى أيضا" بالشخصية الذكية، سعة الفكر و القدرة على اتخاذ القرار، فالمقاول بتواجده في سوق يحدث فيها تغييرات مستمرة و أحيانا عميقة، تستوجب عليه أن يتأقلم مع هذا الوضع فبسعة فكره وقوة بداهته يتمكن من إيجاد مخرج لاستمرار مؤسسته، حتى لو اضطر لتغيير النشاط بما يتماشى ومتطلبات السوق، فالقرار الذي يتخذه المقاول يكون حاسما والتطبيق مليء بالمخاطر، لهذا يجب أن تكون له شجاعة من أجل اتخاذها والمضي فيها ".

–ثاني عامل هو المؤهلات الشخصية لهذا المقاول، بالرغم من أن هناك كثير من المقاولين الذين لا يتجاوز مستواهم التعليمي الابتدائية، إلا أنهم نجحوا وذلك بفضل اكتسابهم لمعارف ومهارات خولتهم بإنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة والنجاح فيها، "فالمقاول بعدما اكتسب هذه المعارف والمهارات يجب عليه استعمالها أثناء انشاء مشروعه بطريقة ذكية بما يتناسب والوضعية المتواجدة فيها من جهة، ونوع المشاكل التي تواجهه من جهة أخرى فالمعارف والمهارات التي يتلقاها أثناء تكوينه تكون الأساس والقاعدة، فهي تساعد على اختيار الطرق والمناهج التي تعمل على نجاح مؤسسته ويمكنه من تجاوز العراقيل والصعوبات بطريقة ذكية وناجحة.

–ميزات الشخصية للمقاول والتي جاء بها "هنري فابول" وقسمها الى ستة صفات وهي:

"الصحة والقدرة الجسمية، الذكاء والقوة العلمية، القيم الاخلاقية بمعنى الانضباط في العمل، الثقافة العامة، المعرفة الإدارية، معرفة متخصصة حول منصب العمال بحد ذاته".

–كما أن لرأس المال الاجتماعي دور هام في تكوين القيم الشخصية للمقاولين، وقد عرف بورديو رأس المال الاجتماعي على أنه "مجموع الموارد الحالية المرتبطة بما نملك من شبكة دائمة من العلاقات أكثر أو أقل بناء بالمعارف أو المصالح بين الأفراد ، بمعنى اخر يتعاون في مجموعة كمجموعة من الأعوان الذين ليسوا فقط تجمعهم مصالح، ملكية مشتركة ولكن متحدين بروابط مؤقتة وناجحة".

[1] لونيسي ريم، مرجع سابق، ص 219.

من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن رأس المال الاجتماعي يعبر ليس فقط على الملكية المادية المشتركة بين الأفراد المتعاونين و المتحدين بل إن هنالك روابط معنوية لجمعهم.

"يختلف رأس المال الاجتماعي عن الأشكال الأخرى لرأس المال البشري من حيث أنه يتم تكوينه ونشره عبر الأليات الثقافية مثل: الدين أو التقاليد أو العادات التاريخية". حيث بين ذلك بامبرغرحين" عرف القيم أنها تصورات ذهنية، مبادئ أخلاقية تبني الأحكام وهو من ضمن أوائل المؤلفين، رفقة قابل(1980) الذين بينوا تورط القيم الشخصية في نتائج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]".

وهذا ينطبق تماما على المقاول الجزائري الذي بقي متشبثا، بما تشبع من دين، عادات وتقاليد، حيث أن المقاولين الجزائريين باختلاف صورهم يتقاسمون حقيقة واحدة وهي الاستعانة بالشبكة العائلية والاجتماعية في سير المؤسسة، علما بأن المورد البشري في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غالبا ما يوظف" بعيدا عن منطق الأهلية والكفاءة، التكوين يحدث في داخل المؤسسة وذوي الأقدمية يلقنون الجدد، في أغلبية الحالات المقاول نفسه مكون أساسي".

باعتبارها مؤسسات عائلية بمعنى أنها توظف أفراد نفس العائلة المالكة لها.

أما عن المعاملات المالية فإن" المقاول القديم و حتى الجديد يلجأ إلى الألية التقليدية بمعنى العائلة، فالبنك يبقى أخر حل، لأن ما يجب معرفته أن القروض مستبعدة في الديانة الإسلامية والفائدة تعتبر إثم".

كما أن ما يلاحظ في مثل هذه المؤسسات أن المقاول يقوم بإدارة مؤسسة الصغيرة أو المتوسطة كما يدير عائلته أو بيته.[2]

4.1.محددات المقاولة في الجزائر:

مع مرحلة الانفتاح الاقتصادي وباعتبار أن السوق الجزائرية سوق بكر ومجال خصب للاستثمار، فإنها تتوقف على حملة من المصاعب، يجب على المقاولين والمستثمرين معرفتها حق المعرفة ومحاولة التغلب عليها والتكليف معها للحصول على أكبر فرص للأعمال، تتمثل هذه المحددات فيما يلي:

[1] لونيسي ريم، مرجع سابق، ص 220.

[2] لونيسي ريم، مرجع سابق، ص 221.

-السلع الصينية:

"الحمى الصينية رافقت انفتاح السوق الجزائرية، التجار غير الشرعيون ذهبوا بعيدا وبشكل سريع، قد لعبوا دور الرواد وعرفونا بالمنتجات، مصادر التموين، المفاوضات المتعلق بها، حصة الصين من الواردات الجزائرية لم تتوقف عن النمو، السوق الجزائرية أصبحت مشبعة بالبضاعة الرديئة و المغشوشة، ففي فترة سابقة يمكن التجار من تضليل المستهلك، وهذا لا يعني بالضرورة أن الصين تنتج سلع رديئة فقط، و الدليل على ذلك هو أن 50 من منتجاتهم تصدر الى فرنسا واسبانيا وجهات أخرى، ومن هنا يجب التفكير في منافسة المنتجات النهائية الصينية من النوع الرديء، اعتمادا على صناعة منتجات جديدة انطلاقا من مواد صينية جيدة".

وعليه فإن المقاول الجزائري يتوجب عليه أن يلم بمثل هذا المحدد، ويحاول إعادة السيطرة على السوق الجزائرية التي غزتها السلع الصينية الرديئة.

-الاقتصاد الموازي أو السوق الموازنة:

يتجلى الأثر السلبي للسوق الموازي على تطور القطاع الخاص في كونه يعد منافسا غير شرعي في النشاط الاقتصادي لا يتحمل أية تكاليف مما يساعد على تصريف منتجاته وخدماته بأسعار أقل، عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تشتغل بطريقة رسمية و قانونية، ينجر عنها تحمل عدة تكاليف أهمها دفع الضرائب مما يساهم في ارتفاع أسعار منتجاتها وخدماتها بشكل يجعلها في حالة عدم القدرة على المنافسة، زيادة على ما ينجر من خرق لحقوق الملكية من طرف السوق الموازي، مما يحد من رغبة المستثمرين في دخول السوق وتحمل المخاطرة لعلمهم المسبق بعدم توافر مناخ نزيه للمنافسة بشكل يحد من اتساع تواجد القطاع الخاص الرسمي في النشاط الاقتصادي[1]".

إن العائدات المتحصل عليها من السوق الموازي تحدث خللا في الاقتصاد الوطني و النشاط الاقتصادي للقطاع الرسمي الخاص، لذل يجب على أي مقاول معرفة تفاصيل هذه السوق، ليتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص استثماراته و تكاليفها، وكذا أسعار السلع والخدمات المختلفة.

[1] لونيسي ريم، مرجع سابق، ص 222.

-المؤسسات العائلية:

"العائلة هي مجال للتعاون، تحل الثقة مكان المصلحة أو المنفعة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية تأسست على الشكل المتعارف عليه، حول ديناميكية زوجية (زوج وزوجة وأحيانا الأولاد)، أما الجزائرية فيدور هيكلها حول روابط الدم(الأب و الأبناء، و أحيانا الأعمام و الأخوال)، أما الزوجات و زوجات الأبناء وبقية الأقارب فهم في الغالب على هامش عمليات الانتاج واتخاذ القرار، إن الأسرة الجزائرية تتبع النمط الأبوي منذ قدم التاريخ، فالسمة الأبوية هي السمة الاساسية لمجتمعنا، ويشير النظام الأبوي إلى نمط و توزيع السلطة داخل الأسرة الجزائرية على أساس هيمنة الرجل على المرأة، وهيمنة الكبار على الصغار، مما يعني توزيعا هرميا على محوري السن والجنس[1]".

-القطاع الخاص:

تميز القطاع الخاص الجزائري بأنه عبارة عن تشكيلة من المؤسسات الفردية العائلية الصغيرة الحجم، تعاني من ضعف رأس المال المستثمر ، قلة المؤهلات الفنية لليد العاملة، وتستخدم تكنولوجيا أقل تطورا، حيث تتجه الى المجالات التي تتميز بارتفاع الأرباح، ولا تخضع لأي رقابة سعرية أو تنظيمية من جانب الدولة، فالمتتبع للقطاعات الأكثر استثمارا في الجزائر- خلال السنوات العشرة الأخيرة- يراها تتجه نحو قطاعات التجارة والخدمات والأشغال العمومية، على حساب القطاع الانتاجي ما يؤكد عدم فعالية المقاول الجزائري من جهة، وتخوفه من العملية الانتاجية من جهة أخرى، هذه الأخيرة تتسم بارتفاع المخاطرة من أجل الالتفاف على المنافسة المباشرة مع المنتج الأجنبي- خاصة الصيني- ويكتفي بدور الموزع والمسوق لها" . معتمدا على اقتصاد البازار الذي يضمن الحصول على هامش ربح مرتفع، إذن فإنه على المقاول الجزائري أن يتخلى على الجبن الذي طعن عليه ويتحلى بروح المغامرة والمخاطرة لأنها اساس الاستثمار.

- العناقيد الصناعية:

"سلسلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة، سواء في إطار التكامل (الأمامي أو الخلفي أو الأفقي) من حيث مدخلات الانتاج أو التكنولوجيا أو حتى المستهلكين قنوات التوزيع...الخ.

[1] لونيسي ريم، مرجع سابق، ص 223.

فالعناقيد الصناعية تعد داعما حقيقيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- بشكل خاص- من خلال وجود نوع من الارتباط والتكامل في إطار التعاون و المصالح المشتركة...وهنا يبرز دور المقاول القادر على الابداع سواء من خلال الانتاج، منتج جديد أو تجديد منتج سابق، أو اختراق أسواق جديدة من جهة، أو إنشاء تشكيلة علاقات مع مؤسسات أخرى تمكنه من إيجاد موقع لنفسه في إطار العنقود الصناعي والاستفادة من سلاسل القيمة للمؤسسات الأخرى".[1]

5.1.مميزات المقاول الجزائري وأهدافه ووظائفه في المؤسسة

قبل التطرق الى مميزات المقاول الجزائري وأهدافه لابد من التطرق اولا الى تعريف المقاول.

1-تعريف المقاول:

لا يوجد مفهوم دقيق في اللغة العربية كون كلمة**Entrepreneur**" من أصول فرنسية، فالترجمة العربية تغيرت ثلاث مرات، في البداية قام علماء الإدارة الأوائل بترجمته إلى (منظم) لكونهم ركزو على مهاراته في التنظيم وانشاء المؤسسة، ولكن في السبعينات تغيرت الترجمة إلى (مقاول) لأن فئة المقاولين في ذلك الوقت هي التي أظهرت إستعدادات كبيرة لإنجاز المشاريع، أما في التسعينات تم تغيير الترجمة إلى (ريادي) بحيث نجح الشباب في إقامة أنشطة عديدة مثل: خدمات الحاسوب، وتجارة الهواتف النقالة.....إلخ، حيث انطلقوا من أنشطة صغيرة لتصبح في فترة قصيرة مؤسسات كبيرة وعملاقة.

لقد عرف فريديريك ناربسون المقاول على أنه: "الشخص الذي يمتلك مهارات البناء المؤسسي بجانب مهارات إدارية، وابداعية تساعده في بناء التنظيم أو إدارة المؤسسة[2].

وعرفهSchumpeter على أنه: "الفرد الذي يمتلك الرغبة والقدرة على تحويل فكرة جديدة أو إختراع إلى إبتكار ناجح من أجل إيجاد منتجات، ونماذج أعمال جديدة تحقق نمو إقتصادي طويل الأمد".

[1] لونيسي ريم، مرجع سابق، ص 224.

[2] بن ساحة نسيمة، مرجع سابق، ص19.

وعرفهPeter druker بأنه: "الشخص الذي يستطيع أن ينقل المصادر الإقتصادية من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية مرتفعة".

كما عرفه فايز جمعة النجار على أنه: "الشخص الذي يحاول سد النقص أو الثغرات في الأسواق من خلال أنشطته المختلفة، وهذه الأنشطة تعني القيام بمشروع في أسواق غير كاملة بعد، أو أسواق لازالت متطلبات الإنتاج فيها غير متوفرة بالكامل".

من خلال التعاريف السابقة فالمقاول هو الذي يمتلك مجموعة خصائص تميزه عن غيره، بحيث يترك بصمة خاصة به تتميز بالإبداع في مختلف أفكاره ونشاطاته[1].

2- مميزات وخصائص المقاول الجزائري

يجب على المقاول أن يتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات الشخصية، أهمها:

-يجب أن يكون واثقا من نفسه،

-تكون له إرادة واضحة فيكون حازم وجدي في عمله،

-أن يركز على إتمام مهامه بشكل فعال بغرض الوصول إلى النتائج المرغوبة، بحيث يهتم بالتجديد وأخذ المبادرة،

-أن يتميز بروح المخاطرة و التحدي مع أخذه بعين الاعتبار و الحسبان نسبة هذه المخاطرة قبل البدء بها،

- أن يكون مؤهل للقيادة ومستعدا لها، بحيث يتميز بأنه: متصل جيد، مهتم بالآخرين وبتطوير قدراتهم[2]،

-أن يكون مبدع، مبتكر، مرن، ماهر، يتفاعل بسرعة و يسر مع المتغيرات الحاصلة،

-أن يهتم بالمستقبل بحيث تكون له قدرة على التنبؤ،

ويمكن تبويب هذه الخصائص التي يتحلى بها المقاول كما يلي:

[1] بن ساحة نسيمة، مرجع سابق، ص20.

[2] لونيسي ريم، مرجع سابق، ص 235.

-الخصائص الاجتماعية:

تعكس كل من:

-توفر البيئة الأسرية والاجتماعية الملائمة والمشجعة للمقاول على ممارسة نشاطه.

-قدرة المقاول على التوفيق بين كل من واجباته الأسرية و المسؤولية تجاه المقاولة.

-أن تكون للمقاول القدرة و المرونة في التعامل مع العنصر البشري باعتباره مورد هام للمؤسسة، وذلك ليتعرف على مواطن القوة فيه لينميها و يستغلها بشكل فعال يخدم المؤسسة هذا من ناحية، وناحية أخرى باعتباره العميل و المكون الأساسي للبيئة المحيطة.

-الخصائص الذاتية:

-الرغبة و القدرة على تحقيق النجاح من خلال توفر عاملي: التفاؤل و الواقعية.

-أن يبحث عن فرص جديدة ليكون متميز في عمله من خلال روح المبادرة و الابداع.

-أن يكون واثقا في قدراته و إمكانياته و أن يمتلك الإلهام الكافي الذي يسمح له بالتنبؤ.

-أن يمتلك الجرأة و روح المخاطرة شرط أن تكون مدروسة بوعي لكي تحقق النجاح[1].

- الخصائص التنظيمية:

-أن يكون قادرا على إدارة الوقت والتحكم فيه.

-أن يمتلك مهارات تنظيمية، من خلال إحداث التوازن بين ما يمتلك من مهارات ومقتضيات المقاولة الكمية منها والنوعية.

-الخصائص الذهنية و التعليمية:

[1] لونيسي ريم، مرجع سابق، ص 236.

-القدرة على الفهم و الاستيعاب بالسرعة الملائمة للتعرف على كيفية أداء كل نشاط بالطريقة الأمثل.

-بأن يمتلك مستوى تعليمي مقبول، يحميه من الاستغلال[1].

3-أهداف المقاول

أما الأهداف التي يسعى المقاول الجزائري لتحقيقها فهي:

-إدخال منتوج في مناطق أخرى الى مجتمعه بدافع الانتماء الى هذا المجتمع

-رفع مستوى معيشة الأسرة و زيادة مصدر دخلها

-تحقيق الأمان الوظيفي

-خلق مناصب شغل جديدة

-الحفاظ على اسم العائلة

-تحقيق مركز اجتماعي"

هذا من الناحية الاجتماعية أما من الناحية الاقتصادية فتحقيق الربح هو أبرز تلك الأهداف، والهدف الذاتي الذي يسعى المقاول تحقيقه هو: "أن إنشاء مقاولة يكون الفرد مالكها يسمح بإبراز طاقته، وهذا يعتمد عليه استمرار و نجاح المقاولة، وبالتالي لن يكون العائد الاقتصادي هو سبب الاستمرارية بل كذلك تحقيق طموح الشخص وثقته بقدراته، حيث ينتقل الفرد من مرؤوس إلى رئيس ومالك، وبالتالي يتحرر من القيود واللوائح التي كانت تحكم سلوكهم المرتبكة بالوظائف التي كانوا يشتغلونها وبالتالي يمكنهم برمجة وتخطيط وقتهم وفق مصالحهم وبما يخدم المؤسسة[2]".

[1] لونيسي ريم، مرجع سابق، ص237.

[2] لونيسي ريم، مرجع سابق، ص 238.

4-وظائف المقاول داخل المؤسسة.

ترتكز وظيفة المقاول الأساسية داخل التنظيم على الوحدة و تحقيق التماسك والثقة التامة من أن عضويته في التنظيم مهمة، ويرى البعض أن المقاول المنوط بالمسؤولية الجماعية ينبغي أن يحيط بما ترغب به الجماعة ، من خلال فهم مرادها، وأن يدفع بها نحو الهدف إضافة إلى أنه ينبغي له أن يطمئن في مشاركته في تحريك الجماعة ، وعليه تنقسم الوظائف إلى قسمين هما[1]:

1-الوظائف الرسمية:

1.1 التخطيط.

وهو إعداد الإستراتيجيات والخطط المرنة الخاصة بعمل المرؤوسين ،والعمل على تنمية طاقاتهم وقدراتهم العلمية والعملية و الإنتاجية ، من أجل الوصول لتحقيق الأهداف التي يسعي إليها.

2.1 التنظيم.

ونقصد به تنظيم عملية العمل بأحسن طريقة تسمح للمرؤوسين بتأدية وظائفهم بأقل وقت وجهد ممكنين للوصول لتحقيق الهدف ، فالتنظيم يعتبر الأساس في سير العمل في المنظمة بحيث يجب أن تطبق مبادئ التنظيم تطبيقا سليما على الهيكل التنظيمي للمنظمة، ويظهر دور المقاول في هذا المجال من خلال وضع أسس تقييم العمل وتحديد الوظائف وغيرها من المهام.

3.1.الرقابة والتوجيه.

وهو الدور الأساسي الذي يقوم به المقاول بغية المتابعة السليمة والمستمرة للمرؤوسين للتأكد من أنهم ينفذون الأوامر والقرارات والمهام بشكل سليم وفق الخطط الموضوعة.

4.1 المسؤولية.

[1] بشاش زهير، معوقات النشاط المقاولاتي في الجزائر، دراسة حالة على عينة من الشباب المقاول لولاية برج بوعريريج، مذكرة ماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل، قسم العلوم الاجتماعية، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج ، البويرة، 2012/2011، ص 37

على المقاول الناجح تقبل المسؤولية في تنفيذ عمله وعمل مرؤوسيه ، وأن يتمتع بالعقلانية" حسب "ماكس فيبر" في المواقف التي تتحدد فيها المسؤوليات فعليه تحديدها وتفويض أشخاص في مستوى تلك المسؤولية .

5.1 التنسيق.

تعتبر مهمة التنسيق من المهام الرسمية لكل فاعل، إذ يجب على المقاول التوفيق بين نشاطات الفروع المختلفة، حتى وظائفه يجب أن ينجزها بأعلى مستوى من الكفاءة و الدقة.

6.1 الاتصالات.

تعتبر عملية الاتصال أداة فعالة لمباشرة العمل، لذا يجب على المقاول أن يقيم شبكة اتصالات مشتركة ومتعددة بين الفروع تجنبا للمشاكل و العراقيل المختلفة[1].

2-الوظائف غير رسمية:

من المؤكد أن النواحي النفسية والسلوكية للعاملين ، تؤثر في سير عملية العمل في المنظمة، وعلى نجاحها في تحقيق أهدافها لذلك يجب على المقاول أن يقترب من العاملين ويتعرف على مشاكلهم ويطلع على ما يعانونه من صعوبات و السعي للبحث عن حلول لها، وذلك بواسطة كسر الفواصل و الحواجز بينه و بين العمال ، بإشعار العاملين بالرعاية و الاهتمام بحل مشاكلهم والقضاء على العوامل المحبطة لهم .

ويريbenevent christophe أنه يمكن تلخيص الوظائف التي يقوم بها المقاول كما يلي:

-السرعة في التنافس، التي يمر بها من خلال الإبداع و الابتكار للوصول إلى تحقيق طرق جديدة للإنتاج، وسوق جديدة للمنظمة، وطبقا لShumpeter أيضا فالمقاول هو المبدع الأول ذو موهبة يستطيع جذب أرباح كبيرة.

-كما أن المقاول يستطيع تعبئة المعلومات الضرورية للاستمرار، الذي يجلب له المنفعة مستقبلا ،و هذا طبقا لما جاء به كل من (kirzner et hayek).

[1] بشاش زهير، مرجع سابق، ص 38.

كما يرى أيضا "شعيب بونوة " أن وظيفة المقاول داخل المقاولة تتمثل في:

-إعداد المشروع و التأكد أن مرحلة تخطيط المشروع ناجحة.

-تخطيط المشروع، أي و ضع خطة لإدارة المشروع.

- إدارة المشروع، وتطبيق الخطة[1].

2-ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا واهتماما بالغا من طرف العديد من المنظمات العالمية والباحثين الاقتصاديين بإعتبارها من أفضل الوسائل التي تدفع إلى التطور الإقتصادي وذلك نظرا لتميزها بسرعة إنشائها وخصائص أخرى و نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية. وسنتطرق الى تعريفها وخصائصها ومدى أهميتها.

1.2.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت التعاريف فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

1. **تعريف اللجنة الأوروبية** :" المؤسسة الصغيرة هي التي تضم بين 10عمال إلى 49عاملا ، أجيرا ، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50عاملا إلى 249عاملا أخيرا و تتميز بإستقلاليتها. "

2. **تعريف منظمة العمل الدولية** : " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون بمالهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية ، و بعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة ، وبعضهم يستأجر عمالا وحرفيين وبعضها يعمل برأس مال ثابت ، يعتمد على عائد منخفض، وعادة ما تكسب دخولا غير منتظمة وتهيء فرص عمل غير مستقرة ، و يضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا".

[1] بشاش زهير، مرجع سابق، ص 39.

3.تعريف لجنة التنمية الإقتصادية الأمريكية : إن هذه المشروعات هي التي تعتمد على إستقلالية الإدارة و أن يكون المدير هو مالك المشروع و تتشكل من مجموعة من الأفراد و محلية النشأة ، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع.[1] "

4. تعريف الإتحاد الأوروبي : " تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا الإتحاد كما يلي:

المؤسسات الصغيرة جدا من 1-9 عمال.

المؤسسات الصغيرة من 10-99 عاملا.

المؤسسات المتوسطة من 100-499 عاملا.

5. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا للمشرع الجزائري:

لا يمكن إعطاء تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات ، فقد وضعت عدة معايير لحديد تعريف واضح لها من حيث الحجم وهي: عدد العمال، رقم الأعمال ، القيمة المضافة .....إلخ ، لكن المعيار الأكثر إستعمالا هو معيار عدد العمال ، وعلى هذا الأساس يعرف المشرع الجزائري حسب المواد 5، 7 هذه المؤسسات كما يلي:

بالنسبة للمؤسسة الصغيرة : تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 1- 9 أفراد ، و تحقق رقم أعمال يقل عن20مليون دينار.

بالنسبة للمؤسسة المتوسطة : هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50و 250عاملا ، و يتراوح رقم أعمالها بين 200مليون و 1مليار دينار وهذا ما يوضحه الجدول التالي[2]:

[1] محمد الناصر حميداتو، بقاص صافية، التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018، ص2-3.

[2] محمد الناصر حميداتو، بقاص صافية، التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018، ص3.

الجدول رقم 01: مقارنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال بالدينار الجزائري	مجموع الميزانية بالدينار الجزائري
الصغيرة جدا	من 01 الى 09	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
الصغيرة	من 10 -49	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
المتوسطة	من 50- 250	من 400مليون – 4 ملايير	من 200 مليون-1 مليار

المصدر: محمد الناصر حميداتو، بقاص صافية، التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018، ص.3

2.2.تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-حسب طبيعة المنتجات:

يتم التركيز على النشاطات التي تقوم بها المؤسسات بغضّ النظر عن حجمها، ويمكن التمييز بين:

1.1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية، كالمنتجات الغذائية والألبسة، الجلود، النسيج، الورق، الخشب ومشتقاته،...الخ.

2.1- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية: تقوم بإنتاج المنتجات (السلع) التي تستعمل في عمليات إنتاجية أخرى، مثل: تحويل المعادن، البلاستيك، ...الخ.

3.1- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تقوم بإنتاج وسائل الإنتاج، كالآلات، تجهيزات الإنتاج، وسائل النقل،...الخ، فهي صناعة ذات كثافة في رأس المال.

2.حسب المعيار الاقتصادي:

يشمل هذا المعيار ثلاثة أصناف نذكرها كالتالي:

1.2- مؤسسات فلاحية: تنشط في مجال الفلاحة بأنواعها: كالزراعة، تربية المواشي، الصيد البحري.

2.2- مؤسسات صناعية: تنشط في مجال التصنيع، وتقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية و الوسيطية ، بالإضافة إلى سلع التجهيز.

3.2- مؤسسات خدماتية: تنشط في مجال الخدمات، وتشمل خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة، خدمات الدعاية و الإعلان، خدمات النقل.....إلخ.[1]

3.حسب توجهها:

في هذا المعيار ن فرق بين ثلاثة أنواعٍ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.3.المؤسسات العائلية

وهي مؤسسات تكون إقامتها في المنزل و تنشأ بمشاركة أفراد العائلة، و في أغلب الأحيان يمثلون اليد العاملة، ويكون إنتاجها عبارة عن منتجات تقليدية تسوق بكميات محدودة، وفي بعض البلدان المتطورة تعتبر المؤسسات العائلية منتجة لأجزاء من السلع لفائدة مصانع موجودة في نفس المنطقة، ومثال ذلك ما نجده في الدول الأسيوية و بعض الدول الأوربية مثل سويسرا حيث نجد أن معظم القطع الصغيرة التي تحتاجها شركةswatch يكون مصدرها من طرف عائلات بسيطة تقوم بتزويدها، و يصطلح على هذه المؤسسات بالمقاولة في الباطن.

2.3-المؤسسات الحرفية:

تنتشر هذه الصناعات في المناطق الريفية، و تعتمد على قوة العمل أكثر من اعتمادها على قوة رأس المال، وتحتاج إلى تدريب خاص ومهارات فنية، و تمارس داخل ورشات وغالبا ما يكون فيها عدد العمال أقل من 10 عمال، وتمتاز بقابلية التطور والتكيف مع الأوضاع المتغيرة، كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي.

[1] بشاش زهير، مرجع سابق، ص 57.

3.3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة و الشبه متطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن النوعين السابقين في اعتمادها طرق إنتاجية و إدارية حديثة ومتطورة، سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية التكنولوجية التي تختلف درجتها بين المؤسسات المتطورة و الشبه متطورة، كما تتميز منتجاتها بدرجة من التطور ومواكبة العصرنة.[1]

3.2.خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

1-خصائص ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص ما يؤهلها لتحقيق الأهداف السالفة الذكر والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- ✓ صغر الحجم وقلة التخصيص في العمل، مما يساعد في المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، ويمكن ان تكون دولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي.
- ✓ الضآلة النسبية لرأسمال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثون يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية.
- ✓ سرعة الاستجابة لحاجيات السوق ذلك أن صغر الحجم عموما وقلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أن سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى
- ✓ قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكيلة.
- ✓ دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.

---

[1] بشاش زهير، مرجع سابق، ص 58.

[2] عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2009-2010، ص34.

- ✓ نمط المعلومة الداخلية نوعا ما معقد، بمعنى يسمح لها بالانتشار بسرعة بين الإدارة والعمال.
- ✓ نمط المعلومة الخارجية بسيط، يرتكز نسبيا على سوق نوعا ما قريب[1].
- ✓ مرونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه المرونة مرتبطة أساسا بعملية التمويل، ظروف السوق، درجة التغير في الأسواق الداخلية أو درجة الارتباط بالسوق الخارجي (التبعية).
- ✓ الملكية والاستقلالية: أن ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوقف على شخص واحد، بل يمكن ان تتعدى أشخاص آخرين سواء كانوا أسرة أو أصدقاء أو أقرباء، أما الاستقلالية ركز عدة كتاب في تعريفهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ارتباط المسؤولين المباشرين للإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقراراتهم وتحمل كل المخاطر وجميع القرارات الهامة.[2]
- ✓ قوة العلاقة بالمجتمع: من أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط به.
- ✓ انخفاض احتياجاتها من الطاقة، والبنية الأساسية بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة.
- ✓ مركز التدريب الذاتي: إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لما لها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتها لنشاطهم الانتاجي باستمرار، وتحملهم للمستويات التقنية والمالية، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات و المعرفة.
- ✓ المعرفة التفصيلية بالعملاء وظروفهم: فسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا، والمعرفة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعريف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية، وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل.
- ✓ تنتمي للقطاع الخاص.[3]

[1] عبد القادر رقراق، مرجع سابق، ص 34.

[2] عبد القادر رقراق، مرجع سابق، ص35.

[3] محمد الناصر حميداتو، بقاص صافية، مرجع سابق، ص 4- 5.

2-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تظهر أهمية هذه المؤسسات في إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية ما يسمح باستغلال خبراتهم وتجسيد أفكارهم في الواقع، هذا ما يساهم في امتصاص البطالة لما يتميز به هذا النوع من المؤسسات في خلق فرص عمل في شتى القطاعات، فعملية تمويل هذه المؤسسات أصبح من الأولويات التي تدعوا إليها الدول لتجنب الآفات الاجتماعية والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية، وتظهر أهمية التركيز على هذا النوع من المؤسسات إلى عدم مساهمتها بشكل فعال في المناطق العربية، فقطاع الصناعات التحويلية الذي يتكون أساسًا من الصناعات الصغيرة والمتوسطة نجد أن مساهمتها في الناتج المحلي لا تتجاوز10%في حين أن في البلدان المتطورة يزيد عن 35%في العديد من الدول الحديثة التصنيع، ويمكن أن نرجع أيضا ضرورة الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات لاعتبارها غالبا صناعات مكملة ومغذية للصناعات الكبيرة، إضافة الى الدور الذي تلعبه عند إقامتها بالريف أو لمدن الصغيرة فهي تقلل من هجرة العمال باتجاه المدن مما يساهم في خلق توازن جهوي اقتصاديا واجتماعيا، أما على المستوى العالمي فنجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعما ومساندة في القطاعين العام والخاص، حيث أنها تمثل 90 % تقريبا من المؤسسات في العالم، وتشغل ما بين 60%-50%من القوى العاملة في العالم[1].

بالاضافة الى تحقيق التنموية المتوازية جغرافيا بين مختلف المناطق وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية[2] وكذا تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع، والتخفيف من المشاكل الاجتماعية وتقوية العلاقات الاجتماعية.

4.2.آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.دور الهيئات الحكومية الجزائرية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك مجهودات كبيرة تبذل من قبل مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة الجزائرية من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومن أمهها:

[1] أبو بكر بوسالم، فطيمة الزهرة عيسات، طه ياسين مرباح، تشخيص العراقيل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018، ص5.

[2] العربي دحموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطابع منتوري للنشر و التوزيع، قسنطينة، ،2005ص.6.

1.1.وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993 وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2010. حيث تعمل على توجيه وتأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور ومنها المشاتل وحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.1.1.المشاتل وحاضنات الأعمال:

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مهمتها التكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وتأخذ ثلاث أشكال هي:

المحضنة: وهي عبارة عن هيكل دعم، يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكلف بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

نزل المؤسسات: وهو هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.[1]

2.1.1. مراكز التسهيل:

هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، وتتوخى مراكز التسهيل تحقيق الأهداف الآتية:

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين،

[1] غرداين حسام، زكرياء مسعودي، شبور سليم، اليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 03، ديسمبر 2017، ص 230

- تسيير الملفات التي تحضي بمساعدة الصناديق المنشأة لدى الوزارة الوصية، مع تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها.
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع، والحث على تثمين البحث والكفاءات البشرية.
- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي، ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

وتتولى مراكز التسهيل المهام التالية:

- دراسة الملفات المقدمة من طرف حاملي المشاريع والإشراف على متابعتها، وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع في أهداف عملية بتوجيههم حسب مسارهم المهني، ومساعدتهم على تخطي العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
- مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير، وتشجيع نشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار بمختلف وسائل الاتصال.
- دعم تطوير القدرات التنافسية والمساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة، وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق.

3.1.1. المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه:

- ✓ ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطوير الاقتصادي، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.
- ✓ تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة، وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل وبصفة عامة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.[1]

[1] غرداين حسام، زكرياء مسعودي، شبور سليم، مرجع سابق، ص 231.

2-الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الوزارة المختصة في القطاع والهيئات التابعة لها هناك هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها:

1.2.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:ANSEJ

طبيعة الوكالة ومهامها :

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 ، وهي تخضع لسلطة الوزير الأول، ويتولى وزير التشغيل والضمان الاجتماعي المتابعة العملية لجميع نشاطاتها، تتخذ من الجزائر العاصمة مقرا لها، ولها فروع جهوية ومحلية عبر التراب الوطني14، وتضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية:

- الدعم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما منها الإعانات، وتخفيض نسب الفوائد، وتقوم بتبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها[1].
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة وتساعدهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات، وتشجع كل الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.
- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتركيب المالي ورصد القروض، وتحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاداي واجتماعيا.

[1] غرداين حسام، زكرياء مسعودي، شبور سليم، مرجع سابق، ص 231.

- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجازها واستغلالها.
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية خاصة التجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتحديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم[1].

2.2.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: ANGEM

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية جديدة انشات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية.

تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سلف بدون فوائد منها ما هو موجه لعملية شراء المواد الأولية ومعدات التجهيز ومنها ما هو موجه لعملية انطلاق وانشاء مشاريع جديدة، كما تقدم الاستشارات لهذه المؤسسات، وقد ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تقديم الإعانات بمختلف أشكالها[2].

3.2. وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI):

أُنشأت وكالة ترقية ودعم الاستثمار بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، وهي وكالة تخضع لإشراف رئيس الحكومة ، مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع في استفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم ، خاصة المتعلقة منها بالأنشطة المقننة والسهر على احترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة، من خلال إنشاء شباك موحد وحيد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات وذلك بغية تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوما.[3]

[1] غرداين حسام، زكرياء مسعودي، شبور سليم، مرجع سابق، ص 232.

[2] بقاط حنان، هالم سليمة، هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي ، الجزائر، العدد05، ديسمبر 2018، ص49.

[3] غرداين حسام، زكرياء مسعودي، شبور سليم، مرجع سابق، ص 232.

4.2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

تعمل الوكالة الوطنية لتنمية وتطوير الاستثمار على ضمان ترقية الاستثمارات وتنميتها واستقبال أصحاب المؤسسات الاستثمارية وتوجيهها ومتابعتها وتسهيل كل الاجراءات المتعلقة بإنشاء هذه المؤسسات، وتقديم الامتيازات والاعفاءات لهذه الاستثمارات، وقد بدأت الوكالة نشاطها في سنة 2002، ولقد اثبتت نجاعتها في جلب المستثمرين الوطنيين والأجانب من خلال توفير مجموعة من القوانين المنظمة والمسهلة ومحاولة توفير جميع الشروط لإيجاد مناخ استثماري ملائم لجلب عدد كبير من المستثمرين الأجانب، والهدف منها دفع فعال لوتيرة التنمية المستدامة.[1]

5.2.الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME):

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 2005/05/03 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرية والمتوسطة وترقية الاستثمار، وهي أداة الدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبهذه الصفة تتولى الوكالة المهام التالية:

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القيام بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها.
- تقديم الخبرة والاستشارة لأصحاب المؤسسات.
- تقييم نجاعة تنفيذ البرامج القطاعية واقتراح التصحيحات الضرورية.
- متابعة ديموغرافية المؤسسات (إنشاء، توقف، تغيير النشاط.)
- القيام بدراسات متعلقة بالمؤسسات.
- التنسيق مع الهيئات المعنية لتطوير الابتكار التكنولوجي.
- جمع واستغلال وإيصال المعلومة الخاصة بكل فروع نشاط المؤسسة.
- التنسيق مع مختلف الهيئات المعنية حول مختلف البرامج المتعلقة بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

[1] بقاط حنان، هالم سليمة، مرجع سابق، ص 51.

[2] غرداين حسام، زكرياء مسعودي، شبور سليم، مرجع سابق، ص 235.

خلاصة الفصل

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن المقاولاتية أسلوب فعال في إحداث التغير على مستوى الذهنيات، خاصة مع ظهور هيئات ومراكز حكومية تدعم و تساعد على تسهيل إنشاء مؤسسات مقاولاتية خاصة دخلت عالم الشغل وتزايد عددها في ميدان العمل سنة بعد سنة.

وتجدر الاشارة الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل في الجزائر محورا أساسيا تلعب أدوارا هامة ومختلفة تساهم مباشرة في إحداث التنمية والتطور. وقد قامت الدولة الجزائرية بتصغير هيئات دعم لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تطويرها.

الفصل الثاني:

المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر

تمهيد

لقد تزايد في الآونة الأخيرة اهتمام مختلف الدول بالمقاولة كونها أصبحت أحد مصادر النمو، إنشاء مناصب العمل، الإبداع والثروة، والجزائر كغيرها من الدول صارت نحو تشجيع المشاريع المقاولاتية غير أن التجربة الجزائرية في هذا المجال تعد حديثة نوعا ما إذا ما قورنت بالدول الغربية التي حققت قفزة نوعية في مجال الممارسة المقاولاتية أو حتى الدول العربية، فرغم الامتيازات التي منحتها الدولة للشباب الراغب في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، لا تزال أمامهم تحديات كثيرة أهمها نشر الفكر المقاولاتي في أوساط الشباب خاصة أصحاب الشهادات.

ونسلط الضوء في هذا الفصل على واقع الممارسة المقاولاتية وتطورها في الجزائر، والمعوقات الاجتماعية التي تواجه الممارسة المقاولاتية.

1.واقع الممارسة المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتميز المؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن غيرها من المؤسسات بجملة من الخصائص، جعلت منها محل اهتمام الباحثين وواصفي السياسات. حيث أثبتت الدراسات و التقارير بأن خلق و إنشاء المناصب، يتحقق بشكل أكبر عن طريق خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة، وهذا وفقا لما جاء فجاء في تقرير ocde الذي أكد: "أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا مهما في ترقية نمو اقتصادي قادر على خلق المناصب، من خلال مساهمتها في رأس مال الاجتماعي، والثقافي و البيئي للأمم.

كما أنها تشكل عنصرا مهما لحركية كل اقتصاد لقيامها بالابداع والابتكار، خاصة في قطاعات تتطلب كثيرا من المعرفة.

و الجزائر كغيرها من الدول النامية أدركت " أهمية هذا النوع من المؤسسات، فسعت جاهدة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، وذلك ما نلمسه من خلال السياسات المنتهجة في السنوات الأخيرة، التي تظهر بوضوح في جملة من الأليات و الاجراءات...ونتيجة للجهود المبذولة في هذا القطاع، وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في السداسي الأول سنة 2010 إلى 607297 مؤسسة، منها 560 مؤسسة تابعة للدولة، و الباقي تابعة للقطاع الخاص، موفرة بذلك ما يقارب1596308 منصب شغل بزيادة قدرها 7,11 % مقارنة مع سنة[1] 2009.

-تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

إن التجول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي أفرزت تغييرات مهمة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي1994.

[1] لونيس ريم، مرجع سابق، ص170.

1.1.تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تزايدا مستمرا ،حيث مع نهاية سنة 2016 بلغ عددها 1.022.621 مؤسسة مقارنة ب 519.526 مؤسسة في نهاية سنة 2008، وهذا مؤشر جيد على مدى الاهتمام بهذه االمؤسسات بمختلف قطاعاتها من خلال الدعم الحكومي والبرامج التوجيهية وتوفير آليات ، ونتيجة للتحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري تقلص عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بسبب تغير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العمومي، حيث أن النسبة الغالبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز في القطاع الخاص بنسبة 99.96% وتستحوذ المؤسسات العمومية على نسبة 0.04% فقط، وبالرغم من تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لاخرى إلا أن ذلك يبقى ضئيلا وغير كاف[1].

جدول رقم02 : عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2008-2016

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤسسة خاصة	518.900	570.240	618.515	658.737	711.275	777.259	851.511	934.037	1.022.231
مؤسسة عمومية	526	598	557	572	557	557	542	532	390
المجموع	519.526	570.838	619.072	659.309	711.832	777.816	852.053	934.569	1.022.621

المصدر: يمينة بوزكري، عبد الرزاق حبار، العوائق التي تعترض لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تعزيز قدراتها وامكانياتها، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017، ص6.

[1] يمينة بوزكري، عبد الرزاق حبار، العوائق التي تعترض لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تعزيز قدراتها وامكانياتها، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017، ص6

2.1.المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: المشاكل التي تعترض تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل عديدة منها ما هو خارج عن إرادة المؤسسة وإدارتها بسبب أرتباطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر ها الدول، وهي مشاكل يصعب حلها أو تغييرها من طرف إدارة المؤسسة بل يجب التأقلم معها، وهناك مشاكل أخرى داخلية ترتبط أساسا بنشاط وعمل المؤسسة، ويمكن حصرها في:

1-التمويل : وهي في مقدمة المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات، إذ أن صغر حجم هذه المؤسسة يجعل من الصعب حصولها على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع احتمال المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب المؤسسات مقابل القروض، فضلا عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية التي تعكس الوضع المالي للمؤسسة والتنبؤ بمستقبلها[1]؛

2- المشاكل السياسية الإقتصادية والتوجهات الحكومية الإدارية [2]: تظهر هذه المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة التوجهات الحكومية خاصة في الدول النامية ذات التوجه الرأسمالي حديثا أو الدول الإشتراكية والتي عانت ولازالت تعاني من عواقب تطبيق النظام المثالي نظريا والغير قابل للتطبيق واقعيا. حيث لم تؤسس أي برامج لتوجه المؤسسات أو لمساعدتها ماليا أو فنيا أو لتقدير إعفاءات ضريبة لها في حالة إتخاذها أوضاعا رسمية في ممارسة نشاطها؛

3- مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات : وتتمثل في نقص المعلومات والإفتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم، كذلك إنعدام الخبرة والمهارة اللازمين في تحليلها، سيؤدي بطبيعة الحال إلى ضعف مردودية هذه المؤسسات وإرتفاع إحتمال فشلها؛

---

[1] سليمة رقيبة، تجربة بعض الدول في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص 33.

[2] طويطي مصطفى، كتوش نبيل، المقاولة من الباطن كخيار إستراتيجي لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض التجربة الجزائرية، الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار الأسعار، جامعة 08 ماي 1945 قالمة يومي 25-26أفريل 2017، ص 11.

4- مشكلة العقار الصناعي: يعتبر من بين المشاكل الأساسية التي تواجه المستثمرين الجدد، ويعود ذلك إلى انعدام سياسة واضحة المعالم لتنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، خاصة إذا ما لاحظنا الحالة السيئة التي صلت إليها المناطق الصناعية من حيث التنمية والتسيير والتنظيم.

5-المشاكل المتعلقة بالتسويق: تتجسد في إنخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة وعدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة، عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدفة[1] ،ويُضاعف إلى هذه الصعوبات تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر والضمان وانتظام التوريد بالكميات المطلوبة، وفي المواعيد المقررة وتفاديا للمشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة، فضلا عن ظاهرة عدم الثقة بالمنتج الوطني مقارنة بالمنتج الأجنبي.

6-الجباية :بالرغم من الإجراءات المتخذة حيال تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا يزال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على أرباح ومن مختلف الاشتراكات المفروضة على هؤلاء المستثمرين؛

7- البيروقراطية الإدارية :بطء وتعقيد الإجراءات الإدارية يعد من بين العناصر الأساسية المعرقلة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها، كما يعاني هذا القطاع من تعدد الجهات التفتيشية والرقابية)الصحية، العمالية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية ،الجهات المهتمة بالمواصفات ومقاييس الجودة. ..الخ).

8- إنخفاض الإنتاجية : هناك أسباب عدة تؤثر في انخفاض إنتاجية المشروع الصغير منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار وخدمات الإنارة والتبريد فضلا عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وارتفاع نسبة العاملين الذين يتركون مكان العمل.

9- تردي النوعية :بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الأولية، فضلا عن صعوبة الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة، وعدم وجود مراكز ومخابر لفحص الجودة والنوعية.

[1] طويطي مصطفى، كتوش نبيل، مرجع سابق، ص 11.

ثانيا: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن التغيرات الحاصلة في الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين ساهمت في إعادة تشكيل معادلة القوى السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي، كما أن التغيرات التكنولوجية والتغير السريع لأذواق المستهلكين...سيؤثر حتماً على المؤسسات الكبيرة والصغيرة معا سواء من حيث رؤيتها المستقبلية للأهداف والأنشطة أو للأسواق. وفي ظل تنامي ظاهرة العولمة فإن هناك العديد من التحديات التي قد تعيق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.أهمها[1]:

1- التكتلات الاقتصادية والإتجاه نحو الإندماج :ما يميز الساحة العالمية الآن هو توجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوروبية الموحدة وقيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الأخرى، كما تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج، الاستحواذ والتحالف، وقد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافس ي للمؤسسات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفعالية والوصول إلى تحقيق أرباح أكبر.

2-ثورة المعلومات :يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما ُ يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات، و لقد أصبحت ُ تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، إذ أنها تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه، والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم هي تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماج بين المؤسسات الصغيرة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، حيث نجد من أهم متطلباتها الإنتاج المتخصص، وكذا الإنتاج بحجم كبير لتحقيق ما ُ يطلق عليه بوفورات الحجم، ومن ثم تخفي التكلفة وزيادة المقدرة التنافسية على المستوى العالمي.

3- التطور التكنولوجي : لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في

[1] مشعلي بلال، محرز صالح، أساليب دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار الأسعار ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة يومي25-26أفريل 2017، ص07.

العالم بين شعوب مختلفة الثقافات. كما أدى التقدم التكنولوجي بالمؤسسات للاهتمام بتنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية هدف الزيادة من جودة المنتجات، وتحسين الأداء الإنتاجي داخل المؤسسات، مما يحسن وُ يدعم المزايا التنافسية التي تتمتع ها مقارنة بالمنافسين.

4-عالمية الاتصال: لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصال وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة، والفضائيات إلى طي المسافات، هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا وأصبحت المؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس الوقت يطرح في جميع أسواق العالم، تم نقل طرق وكيفيات إنتاجه من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية وشبكات الإنترنيت.

5- عالمية التجارة: سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية من خلال إنشاء الاتفاقيات العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية في سنة 1995والتي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية ، حيث أن تحرير هذه الأخيرة يمثل تحدي كبير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي تنتمي لدول العالم الثالث؛

6-عالمية الجودة: ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة العالمية، و ذلك من أجل تحسن التجارة العالمية على نحو يحافظ على الرفع من جودة ما يتداول فيها، وبنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع الخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة؛

7- الخصخصة : والتي تعني أن الإطار العام لمسيرة الإقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين هو نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وفعاليات جهاز الثمن وتفاعل قوى العرض والطلب[1].

[1] محمد الناصر حميداتو، بقاص صافية، التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017، ص 11.

2.معوقات التوجه المقاولاتي

1-تعريف المعوقات

التعريف لغة: من العوق وهي" الحبس والصرف والتثبيط."

وعرفو جرجس (2005) العائق بأنه: "عبارة عن حاجز أو مانع مادي أو معنوي أو نفسي أو إجتماعي يقف كالسد بين المرء وبين طموحه أو تحقيق حاجاته.

التعريف إصطلاحا: "العوامل التي تؤدي إلى الإنحراف، وتحول دون تحقيق الأهداف التي يسعى إليها فالمعوقات تعني إتجاها سلوكيا سلبيا، فالمخطط الذي يرسم طريقة التغيير قد يصطدم بأفراد المجتمع وسموكيم الذي قد يعوقو عن تحقيق أي هدف من الأهداف التي يريد الوصول إليها، سواء كانت مادية أو معنوية أو كليهما معا.

من خلال التعاريف السابقة فإن معوقات التوجو المقاولاتي بي تمك الحواجز التي تكبح إرادة الشباب الذين يطمحون لإقامة مشاريعيم الخاصة وتمنعيم من الولوج في عالم الأعمال المقاولاتية[1].

2-أنواع معوقات التوجه المقاولاتي

تطرقت العديد من الدراسات للحديث حول المعوقات التي تمنع إنشاء عمل خاص، حيث تعتبر هذه المعوقات مرحلة عادية تواجه أي مقاول مع بداية إنشاء مشروعه، وبالتالي يجب التعامل مع هته الظروف بعقلانية، حيث حدد Welsch and Young 1993 من بين التحديات المقاولاتية نجد نقص المساعدات المالية، نقص المعلومات المتعلقة بالأعمال الخاصة التجارية والضرائب المفرطة، ومن ناحية أخرى صنف Kozan, et, al 2006واتفقو على أن: صعوبة التمويل، ضعف إستخدام التكنولوجيا، وندرة الموارد من أهم المشاكل التي تواجه الأشخاص المقبلين على التوجه المقاولاتي، كما صنف Moy, et. Al 2001 المعوقات إلى عوامل داخلية (نقص الخبرة الإدارية، نقص المعرفة التقنية ،التكنولوجية، والمخاطرة). وعوامل خارجية تمثلت في (إرتفاع تكلفة العمالة، إرتفاع سعر الفائدة Yeng keat, Shuhymee, 2012. P 182 ، والتنظيم الحكومي الصارم سنحاول التطرق لأهم معوقات التوجه المقاولاتي بالتفصيل كما يلي:

[1] بن ساحة نسيمة، مرجع سابق، ص28.

1-المعوقات الذاتية

وتتمثل في عدة مشاكل وعقبات أبرزها مايلي:

المخاطرة: ترتفع نسبة فشل المشروعات المقاولاتية خاصة خلال السنوات الأولى من عمرها وهذا ما يسبب الخوف لدى الشباب المقاول.

الإحباط والتوتر: يتطمب إنشاء المشروع المقاولاتي تضحيات كبيرة، وصبر طويل ولذلك فإن المشكلات التي تواجو هذا المشروع قد تؤدي بالفرد المقاول إلى الشعور بالقلق والإحباط والتوتر في ضوء بطء النتائج المتحققة.

الخوف من الفشل: وهي واحدة من المكابح الحقيقية التي تعترض جميع المقبمين على المشاريع الخاصة، وتشمل جميع المخاوف المتعلقة ب: الخوف من عدم تحقيق الأرباح المتوقعة، الخوف من فقدان مدخرات الحياة والميراث، الخوف من إتخاذ قرارات سيئة، الخوف من عيون الآخرين في حالة الفشل، الخوف من فقدان السيطرة على الشركة، الخوف من إتخاذ قرارات سيئة.

عدم القدرة على تنظيم الوقت وصعوبة تحديد الأولويات في العمل[1].

2-المعوقات المالية

قمة رأس المال يعتبر المصدر الرئيسي الذي يعيق رغبة الفرد في تكوين مشروعه الخاص والتي تتجسد في عدة مشاكل أهمها: صعوبة الحصول على التمويل، معلات الفائدة مرتفعة.

3-المعوقات الاقتصادية: تتجسد المشاكل الإقتصادية في: ندرة البيانات والمعلومات الاقتصادية، الضرائب، نقص الخدمات العامة والنقل والبنية الأساسية، المنفسة، التضخم.

4-المعوقات التقنية والفنية والتكنولوجية: والمتمثلة في ضعف الدعم الفني، التقني والتكنولوجي للمشاريع المقاولاتية، وعدم إلمام نسبة كبيرة من الشباب بالمعلومات الفنية الخاصة بإستخدام الآلات والتكنولوجيا، نتيجة قلة الموارد المالية من جهة، وعدم كفاءة مستخدميها من جهة أخرى وهو ما يجعل الحصول على التكنولوجيا أمر صعب المنال[1].

[1] فيصل عطية، نبال. محمد المظموم، هند، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2016،ص89.

5-المعوقات التسويقية

تتمثل في عدم كفاية الميارات، القدرات، البيانات والمعمومات التسويقية المساعدة على إنجاز هذه المهمة الشاقة.

عدم الوعي الكافي بأهمية الإعلان والدعاية ودورها في زيادة حجم المبيعات وتفضيل المستهلك المحلي لمنتجات الأجنبية.

محدودية المعرفة بالأساليب التسويقية المعاصرة.

6- المعوقات الإجتماعية والثقافية:تتمثل في التربية والتعليم، الاستغلال، العوامل الثقافية ، التسرع في تقييم الافكار، النظرة السلبية للمشاريع.

7-المعوقات القانونية والإدارية:

نقص الخبرة والتجربة الإدارية، مشاكل الاجراءات الإدارية، لوائح حكومية صارمة، مشاكل قانونية وتشريعية، الافتقار على التخطيط الاستراتيجي.

3-المعوقات الاجتماعية ل[2]لممارسة المقاولاتية في الجزائر

على الرغم من الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة داخل المجتمع، إلا أنها تعاني من الكثير من المعوقات التي تحد من قدرتها على الارتقاء بمستويات أدائها، وتعرقل مسيرتها نحو التطور والتنمية.
و يمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي:
1- **المعوقات الخاصة بالموارد البشرية** :و منها:

عادة ما يدير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مالكها حيث تكون إدارته لها غير محترفة بسبب ضعف تكوينه في

المجال سواء من ناحية التسيير أو تسويق.ويرجع السبب وراء هذا إلى :

*تدهور المستوي المهني و الفني للعاملين و ضعف التوجه نحو تجديد الخبرات و المهارات.

*عزوف الشباب عن تعلم مهن آبائهم، و خاصة المهن التي تتطلب مهارات عالية.

[1] بن ساحة نسيمة، مرجع سابق، ص31.
[2] بن ساحة نسيمة، مرجع سابق، ص33.

*محدودية مجالات التدريب.

*عدم توافق مجالات التدريب مع متطلبات و احتياجات المؤسسة الحالية و المتوقعة.

*انخفاض إنتاجية العمل نظرا لصعوبة الحصول على المهارات العمالية المطلوبة التي تجذبها المؤسسات الكبيرة، بالإضافة لعدم قدرتها على تدريب عمالها لمحدودية إمكاناتها.

-صعوبة الحصول على اليد العاملة الدائمة، لانخفاض الرواتب المقدمة لهم[1].

2.المعوقات الخاصة بالمواد الأولية: تعاني هذه المؤسسات في هذا الصدد على العديد من العقبات لعل أهمها:

- ندرة و ارتفاع أسعار المواد الأولية خاصة عندما لا يسمح لهذه المؤسسات بالاستيراد، و الاعتماد بدلا من ذلك التجار و الوسطاء المحليين، مما يجعلها تحت رحمتهم سواء أكانت هذه الندرة حقيقية أو مفتعلة من طرف التجار.

-إستخدامها لمواد خام أقل جودة، لإرتفاع تكاليف المواد الأولية ذات جودة عالية، و هذا ما يؤثر على نوعية السلع و الخدمات، مما ينعكس سلبا على أداء القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسات، و يصل الأمر في بعض الأحيان إلى غلق المؤسسة.

-قلة فرص الحصول على حصص إستراد المواد الأولية اللازمة مما يجعل هذه المؤسسات تلجأ لشرائها من المؤسسات الكبيرة، و التجار بأسعار مرتفعة، مما يضعف قدرتها على المنافسة.

-عدم انتظام تدفق المواد الأولية لعدم القدرة على منافسة المؤسسات الكبيرة في الحصول عليها خصوصا تلك التي يوجد طلب عال عليها و العرض منها محدود، و هذا ما يدفعها إلى تخزين كميات إستثنائية منها في حال حصولها عليه، ما يؤدي إلى تجميد جزء من رأس المال نتيجة لهذا.

-عدم وجود ضمان لمستوى جودة المواد الأولية من طرف التجار، و يعود هذا لمحدودية الكميات المشتراة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

[1] حسين محمدسمحار، الملتقى دولي حول: المشروعات الصغيرة: ماهيتها و التحديات الذاتية فيها، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أيام(17 . و 18 أفريل 2006 ، ص 7.7

3.المعوقات المتعلقة بالإجراءات الإدارية: إن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب الاستجابة السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، ولكن إدارتنا الجزائرية، لا تزال بعيدة عن تقديم الخدمات بأسرع وقت ممكن، وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها الروتين، مما جعل الملفات واعتماد أو الموافقة على المشاريع يتم ببطء، لدرجة أن الكثير منها عطل، ولم يحصل على الموافقة في أوانه، ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك:

-مشكلة الذهنيات التي لم تتهيأ بعد إلى استيعاب خصوصية هذا النوع من المؤسسات، وبالتالي التعامل معه وفقا لمتطلباته.

-تعدد القوانين، و الأنظمة و التعديلات الإدارية، ما يجعل من المستثمرين يجدون صعوبة في فهم و مواكبة هذه التغيرات ما يؤثر سلبا على سير عملية العمل لدى هذه المؤسسات.

-اتسام الإدارة بالثقل و البيروقراطية، ويرجع ذلك لتعداد مراكز اتخاذ القرار.

- الآجال الطويلة التي تستغرقها معالجة كل ملف، أو مشكل متعلق بالمستثمرين الخواص.

-مظاهر الرشوة و المحسوبية التي تشكل بدورها عوائق سلبية تؤدي إلى الانسحاب اللاطوعي لهذه المؤسسات، و التي تتسم بضعف قدراتها المالية والتنظيمية، وعدم القدرة على مقومة هذه المظاهر السلبية[1].

إضافة إلى هذا فهناك معوقات متعلقة بصاحب المشروع:

- الضعف في القدرات الإدارية لدى أصحاب المشار يع الصغيرة والمتوسطة، وعدم استفادتهم من متطلبات الإدارة الحديثة اللازمة لإدارة التشغيل والإنتاج مما يؤدي إلى تميز أعمالهم بضعف التخطيط في هذه المجالات.

-قيام مالك أو مالكي المؤسسة بالجمع بين العديد من المهام والوظائف، والابتعاد عن التخصص وتقسيم العمل حتى وإن أخذت المؤسسة بالنمو والتوسع.

[1] بشاش زهير، معوقات النشاط المقاولاتي في الجزائر، دراسة حالة على عينة من الباب المقاول- لولاية برج بوعريريج، مذكرة ماستر علم الاجتماع تنظيم وعمل، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العقيد أكلي محند ألحاج، البويرة، 2012، ص ص 73-74.

-محدودية القدرات على التنبؤ والتخطيط واستشراف إمكانيات المستقبل.

-غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات نظرا لنقص الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة دقيقة وعلمية.

4.المعوقات المتعلقة بالعقار:تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العقار اللازم لإقامة مشروعاتها، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها في هذا الصدد مايلي:

-ضعف التخطيط العمراني وتخصيص المناطق اللازمة لإقامة وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-قد تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطعة أرض بعيدة عن مناطق تتوفر على تسهيلات البنى التحتية مما يحملها من نفقات النقل الإضافية.

-قد لا تكون الأرض المتاحة مجهزة بالمستلزمات الأساسية اللازمة لتشغيل المؤسسة بشكلها الاقتصادي.

-إن إشكالية العقار المطروحة تتعلق أكثر في الاستغلال الأمثل و العقلاني الرشيد للمساحات الموجودة، و لا يطرح حقيقة الأمر في وفرة الأراضي، حيث نجد في الواقع العديد من الهياكل القاعدية المبعثرة عبر جميع الولايات غير مستغلة، لذا فإنه من الضروري العمل على أن يتم عرض هذه المساحات في السوق لصالح المستثمرين لإنعاش النشاطات و الإسراع في إنجاز المشاريع و تخفيف الضغوط التي تمارس على الأراضي الزراعية، و التي تبقي في كل الأحوال الحل الوحيد للبناء الفوضوي[1].

5.المعوقات المتعلقة بالتمويل:

يمكن إيجاز أهم المشاكل التي تعيق عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلى:

-طول فترة دراسة ملفات منح القروض نتيجة للإجراءات البيروقراطية .ونقد إجراءات الحصول على القروض التي تعرفها البنوك الوطنية، مما يجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تموت في المهد لعدم قدرة إقدام أصحابها على الاقتراض، كما أن إجراءات تحويل الأموال تستغرق وقتا طويلا، الشيء الذي يجعل المستثمرين يعزفون على الإقدام لتجسيد مشاريعهم.

[1] بشاش زهير، مرجع سابق، ص 74.

-محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية، والمركزية في تقديم القروض.

-ضعف الشفافية في تسيير عمليات منح القروض، و دراسة الملفات المقدمة لطلب القروض.

-نقص التمويل الطويل الأجل بسبب التعقيدات المفروضة على القروض و الضمانات التي تثقل كاهل المستثمرين.

-وجود تميز واضح بين القطاع العام و المشروعات الخاصة في مجال منح القروض، و هو من يتناقض مع التسهيلات التي وضعتها الدولة لتدعيم مثل هذا القطاع[1].

6.المعوقات المتعلقة بالتسويق:

-المنافسة التي تواجهها منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الداخلي من المؤسسات الكبيرة، وعلى المستوى الخارجي من المنتجات المستوردة عالميا.

- الافتقار إلى المواصفات والمعايير المعمول بها عالميا.

-انخفاض الطلب على بعض المنتجات، وانعكاساته على مردودية المؤسسة.

-عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد معلومات المؤسسة عن أسواقها.

-ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يضعف قدرة المنتجات المعروضة على المنافسة.

-انخفاض جودة السلع والخدمات المقدمة ويرجع سبب ذلك إلى مشكلات المواد الأولية والعمالة.

-عدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق و حصر هذا المفهوم بأعمال البيع و التوزيع.

- صعوبة في نقل وتوزيع المنتجات لافتقارها للوسائل اللازمة لذلك[2].

[1] بشاش زهير، مرجع سابق، ص 75.

[2] بشاش زهير، مرجع سابق، ص 76.

خلاصة الفصل

وتوصلنا من خلال هذا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل في الجزائر محورا أساسيا تلعب أدوارا هامة ومختلفة تساهم مباشرة في إحداث التنمية و التطور.

غير أن العراقيل والمعاوقات التي تواجهها هذه المؤسسات سواء منها الموجودة أو التي يفترض إنشاؤها تظل عائقا يحد لا من نموها فحسب، بل يعرقل جوانب مهمة تحد من استمرارها وتطورها.

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية

تمهيد

سنتطرق في هذا الفصل لتوضيح الأدوات المستخدمة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة تم تصميم استبيان ، حيث سيتم توضيح المراحل المختلفة المعتمدة في تصميم الاستبيان وفي اختبار عينة الدراسة ، كما سيتم توضيح مجالات الدراسة ، واختبار الفرضيات المطروحة ، وقد تم تقسيم الفصل إلى مباحث التالية :

المبحث الأول : طرق أدوات جمع البيانات

المبحث الثالث : تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

1- طرق أدوات جمع البيانات

تنظيم العمل ومنهجيته يعتبر من أولى الخطوات الواجب اتباعها للوصول إلى اختبار الفرضيات والحصول على نتائج دقيقة ، وهي الخطوة المهمة التي يتوقف عليها نجاح البحث من فشله ، فلا يمكن الوصول إلى نتائج دقيقة دون بناء إطار منهجي يسمح بتحديد وتنظيم المعلومات التي يجب الحصول عليها وعليه يتناول هذا المبحث مراحل تصميم الأداة المستخدمة لجمع البيانات ، ثبات وصدق أداة الدراسة الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل الدراسة .

1- مراحل تصميم أداة الدراسة

2- ثبات وصدق أداة الدراسة

3- أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في الدراسة

1- مراحل تصميم أداة الدراسة

قبل التطرق إلى مراحل تصميم أداة الدراسة يجب معرفة نوع الأداة المستخدمة في جمع البيانات

1.أداة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم للجوء إلى الاستبيان كأداة لجمع المعلومات الأولية ، وهو عبارة عن مجموعة من العبارات المعدة مسبقا ويتم توزيعه على عينة أو مجتمع الدراسة ليقوم المستجوبون بالإجابة عليه ومن ثم يتم تجميع البيانات المطلوبة عن الموضوع محل الدراسة لغرض تحليلها من أجل الوصول للنتائج المطلوبة .

2. مراحل تصميم الاستبيان

حيث يمثل الاستبيان أهم أداة لجمع المعلومات والبيانات لتحليل أداء عينة الموظفين والاطارات المالية وكل من لها علاقة بالمقاولاتية للحصول على استمارة أكثر دقة موثوقية ومنظمة في شكلها العلمي من حيث الوضوح والبساطة ،فقد مرت بمراحل :

1.2 مرحلة التصميم :

هي أول مرحلة في إعداد استمارة الاستبيان ،حيث كانت الاستعانة بالدراسات السابقة العربية والأجنبية ومراجع أخرى ،مقالات ،واستشارة عدد من الأساتذة والخبراء في التخصص ، كما تم طرح مجموعة من العبارات مع مراعاة إشكالية وفرضيات الدراسة كما حاولنا استخدام

- لغة سليمة ؛
- صياغة أسئلة بسيطة وغير قابلة للتأويل ؛
- ترتيب الاسئلة وتسلسلها وربطها بأهداف الدراسة

2.2 مرحلة إعادة تصميم

إحداث بعض التعديلات على الاستبيان (حذف ،تغير)بعد تحكيم الاستبيان من طرف أساتذة في التخصص .

3.2 مرحلة التصميم النهائي

وهي اخر مرحلة في عملية تصميم الاستمارة .بعد الأخذ بعين الاعتبار التعديلات والملاحظات الموجهة في المرحلة السابقة من ثم عرض التصميم النهائي وتوزيعه حيث تم :

- ✓ التوزيع المباشر لأفراد العينة

أما فيما يخص الحصول على استرجاعها :

- ✓ -الحصول عليها بشكل مباشر
- ✓ -الحصول عليها عن طريق الزملاء الموزعين لها

-3. هيكل الاستبيان

تتضمن استمارة الاستبيان 27 عبارة موزعة على جزئين كما يلي :

1.3 الجزء الأول :يوضح المعلومات الديمغرافية عن أفراد العينة ،وهي تحتوي على (، الجنس ، السن).

2.3 الجزء الثاني : الاستبيان

-المحور الأول :يحتوى على 06 عبارات حول المعوقات الذاتية والبشرية

-المحور الثاني :يحتوى على 07 عبارات حول المعوقات الاقتصادية

-المحور الثالث :يحتوى على 05 عبارات حول المعوقات التسويقية .

- المحور الرابع : يحتوى على 05 عبارات حول المعوقات القانونية والإدارية

2- ثبات وصدق أداة الدراسة

بعدما تمت صياغة الاستبيان في شكله وتوزيعه على أفراد العينة لابد من إخضاعه لاختباري الثبات والصدق

1.ثبات أداة الدراسة

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدمنا (معادلة ألفا كرونباخ) (cronbach's alpha) (α) للتأكد من ثبات أداة الدراسة والوصول إلى نتائج دقيقة قمنا باختيار عينة استطلاعية مكونة من (32) .

يكون معامل الثبات ضعيفا إذا كانت ألفا أقل من (60%)

يكون معامل الثبات مقبولا إذا كانت ألفا تقع بين (60%) و (70%)

يكون معامل الثبات جيد إذا كانت ألفا تقع بين (70 % و 80 %)

يكون معامل الثبات ممتازا إذا كانت ألفا أكبر من (80%)

ويقصد بثبات الاستبيان : أنه يعطى نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة ، تحت نفس الظروف والشروط أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير ، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات ، خلال فترات زمنية معينة وقد تم التحقيق من ثبات استبيان الدراسة ، من خلال معامل (ألفا كرونباخ) كما هو مبين في الجدول الموالي

الجدول رقم 3: اختبار الثبات للمتغيرات

اسم المتغير	المحور الأول : المعوقات الذاتية والبشرية	المحور الثاني :المعوقات الاقتصادية	المحور الثالث : المعوقات التسويقية .	المحور الرابع :المعوقات القانونية والإدارية	الاستمارة ككل
معامل الثبات α	0.724	0.695	0.612	0.653	0.857
مستوى دلالة	جيد	متوسط	متوسط	متوسط	ممتاز

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال جدول أعلاه أن معاملات ثبات متغيرات الدراسة كانت ما بين 0.612 و 0.724 ، بينما بلغ معامل الإستبانة ككل 0.857 وهذا يدل على ثبات أداة الدراسة ، وقد أكد (2010,Malhotra) أن شروط ثبات أداة الدراسة يتحقق إذا كان معامل الثبات ألفا كرونباخ أكبر أو يساوي 0.60.

كما يمكن اختبار الصدق مرة أخرى للتأكد من صدق الاستبيان باستخدام جذر معامل ألفا كرونباخ وبالتالي فقيمة معامل الصدق تكون محصورة بين الصفر والواحد وكلما اقتربت من الواحد يكون الاستبيان يمتاز بالصدق . وفي هذه الحالة جدر ألفا كرونباخ يساوي 0.857 وهو يقترب من الواحد لذا يمكن القول أن الاستبيان يمتاز الصدق .

ومنه نستنتج أن أداة الدراسة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة .

2.صدق الاستبيان

يقصد بصدق أداة الدراسة : أن تقيس فقرات الاستبيان ما وضعت لقياسه وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال ، الصدق الظاهري للاستبيان (صدق المحكمين) ، صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان ، والصدق البنائي لمحاور الاستبيان .

الصدق الظاهري : يقوم على فكرة مدى مناسبة فقرات الاستبيان ، لما يقيس ؟ ولمن يطبق عليهم ؟ ومدى علاقتها بالاستبيان ككل ؟ ومن هذا المنطلق تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص الخبرة لأخذ وجهات نظرهم والاستفادة من آرائهم في تعديله والتحقق من مدى ملاءمة كل عبارة الذي ينتمي إليه ، ومدى

سلامة دقة الصياغة اللفظية والعلمية لعبارات الاستبيان مدى شمول الاستبيان لمشكل الدراسة تحقيق أهدافها وفي ضوء أراء السادة المحكمين تم إعادة صياغة بعض العبارات وإضافة عبارات أخرى لتحسين أداة الدراسة .

وبعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي صدرت عن الأساتذة المحكمين تم ضبط العبارات بشكل نهائي أنظر الملحق رقم 01 .

3- أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS.V25 تم الاعتماد على بعض الاختبارات بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية والأساليب الاستدلالية كذلك الأشكال البيانية تم الاعتماد أيضا على برنامج EXEL وفيما يلي الأساليب الاحصائية التي تم استخدامها ومبررات استخدام كل منها :

التكرارات : وهي تعكس مدى تركز الاجابات لصالح أو لغير صالح فرضية معينة . وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها

النسب المئوية : لوصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة ولاستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الاستبيان .

المتوسط الحسابي : وهو متوسط مجموعة من القيم أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين .

الانحراف المعياري : وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف إجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو بعد ، والتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات ، يوضح التشتت في إجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركز الاجابات وعدم تشتتها ، وبالتالي تكون النتائج أكثر مصداقية وجودة ، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات لصالح الأقل تشتا عند تساوي المتوسط الحسابي المرجح بينها .

معامل الفا كرونباخ: من أجل التأكد من ثبات أداة الدراسة والاستقرار في النتائج المتحصل عليها .

الصدق الظاهري : الصدق العيني الذي يتطلب قيام الخبراء بالتحكيم على الفقرات وتقدير مدى قياسها كما تبدو ظاهريا للسمة التي أعدت لقياسها.

معامل الإرتباط بيرسون: لقياس درجة الإرتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

اختبار t-test: تم استخدام اختبارt-test من أجل اختبار الفرضيات **و** يتم تحديد مقياس إجابات الاستبيان باستخدام مقياس ليكارت ذي خمسة درجات لقياس أراء أفراد عينة الدراسة بشأن الأسئلة التي تضمنها الاستبيان تم تحديد مجالات الإجابة على الأسئلة وأوزان الإجابات على النحو التالي:

الجدول رقم(4): يوضح مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان و أوزانه

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موا فق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبين

بعد ذلك يتم تحديد حساب المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ثم تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط كما يلي :

حساب المتوسط الحسابي المرجح .

حدود الفئات: ويتم ذلك عن طريق حساب المدى

المدى = القيمة الكبرى – القيمة الصغرى

طول الفئة: المدى / عدد التكرارات 5/4=0.8

نضيف النتيجة 0.8 بالتدرج إلى الفئات ابتداء من الفئة الأولى وتكون كالآتي:

الجدول رقم (5) يحدد مجالات الاتجاه حسب البرنامج الخماسي ليكارث

قيمة المتوسط المرجح	الرأي
(1-1.8)	غير موافق بشدة
(2.6-1.81)	غير موافق
(3.4-2.61)	محايد
(4.2-3.42)	موافق
(5-4.21)	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبين

استعمال 2016Excel للقيام بعملية جمع تبويب المعلومات التي تخص عينة الدراسة وتمثلها في جداول وأشكال لتقديمها بصورة اوضح .

4- تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

من خلال التحليل التفصيلي للعبارات محاور أداة الدراسة والوقوف على نسب استجابة مفردات العينة لكل عبارة على حدى بالموافقة أو عد الموافقة أو الامتناع يمكن أن نستخلص الاتجاه العام لنتائج كل محور ، ومن نقوم باختبار نموذج الدراسة وفرضيات من حيث إثباتها أو نفيها مع تفسير ذلك .

1- تحليل الخصائص الوصفية لعينة الدراسة

2- عرض وتحليل النتائج

3- اختبار فرضيات الدراسة

1- تحليل الخصائص الوصفية لعينة الدراسة

1.مجتمع الدراسة وعينتها

1.1 مجتمع الدراسة

يعبر مجتمع الدراسة عن مجموعة الأفراد التي تشترك في صفات وخصائص محددة ويشمل الدراسة جميع مفردات الدراسة أي هو الكل الذي نرغب في دراسته [1].

كما يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث وبناء عليه فإن مجتمع الدراسة يمثل جميع الأفراد أو الأشياء التي يكون موضوع إشكالية البحث وتتميز بأنها ذات خصائص مشتركة [2].

ويتمثل مجتمع الدراسة في الأطراف التالية :

- ✓ الموظفين .
- ✓ إطار مالي
- ✓ طلبة
- ✓ الاشخاص الذين لهم علاقة بالمقاولاتية .

[1] شرف الدين خليل ، **الإحصاء الوصفي** ، شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية ، ص 12

[2] Dodge Yadolah (2003), **Premiers pas en statistique**, springer verlag, France, p8

2.1 عينة الدراسة :

الجدول رقم (6)الاحصائيات المتعلقة بالاستمارات الاستبيان الموزعة

البيان	التكرار	النسبة %
الاستمارات الموزعة	60	%100
الاستمارات المسترجعة	35	%58.33
الاستمارات غير مسترجعة	25	%41.66
الاستمارات الملغاة	00	%00
الاستمارات الصالحة للدراسة	35	%58.33

المصدر : اعداد الطالبين

الملاحظ من خلال جدول أعلاه أن عدد الاستمارات الموزعة بلغ (60) استمارة والتي تم تحصيل منها 35 من أفراد العينة و25 استمارات فقدانها نتيجة الإهمال ، والملاحظ أن نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل تمثل 58.33% من إجمالي الاستمارات الموزعة وهي نسبة جيدة للتحليل.

2.الخصائص الوصفية لعينة الدراسة

2.1 توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجدول رقم (7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير "الجنس "

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	28	87,5
أنثي	4	12,5
المجموع	32	100

المصدر : من إعداد الطالبين.

الشكل رقم (01) توزيع عينة الدراسة حسب متغير "الجنس "

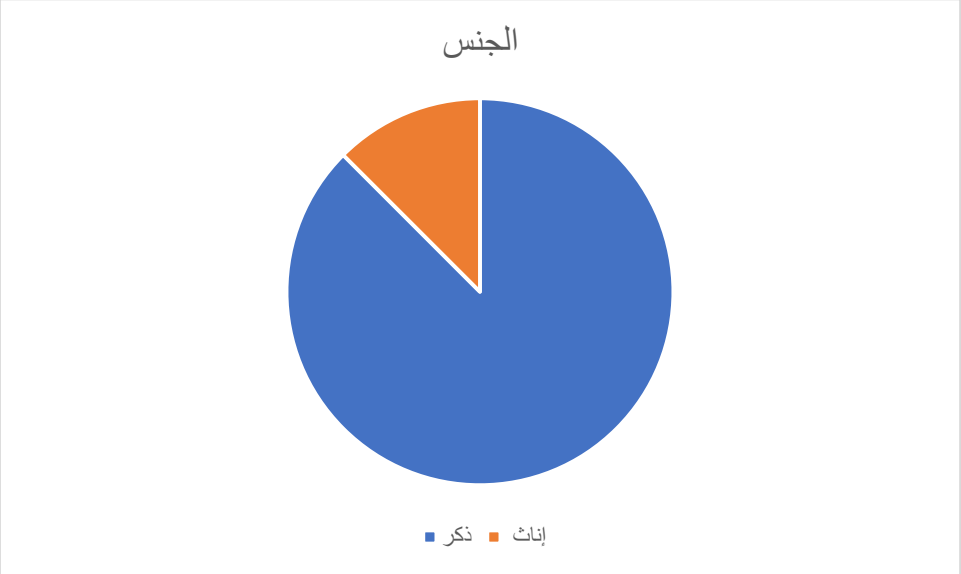

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على Excel 2016

إن عدد الذكور يمثل الأغلبية وقد طغي على عدد الإناث حيث بلغت نسبة الذكور 87.5 % من مجموع أفراد عينة الدراسة ، في حين بلغت نسبة الإناث 12.5 % من مجموع أفراد عينة الدراسة والسبب راجع للتوزيع العشوائي للاستبيانات بغض النظر عن الجنس والتركيز على المؤهل العلمي مثلا أو المنصب .

2.2 توزيع عينة الدراسة حسب متغير "السن "

الجدول رقم (8) توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة المئوية %
من 20 إلى 25 سنة	2	6,3
من 26 إلى 30 سنة	10	31,3
من 31 فأكثر	20	62,5
المجموع	32	100

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

الشكل رقم (02) توزيع أفراد العينة حسب السن

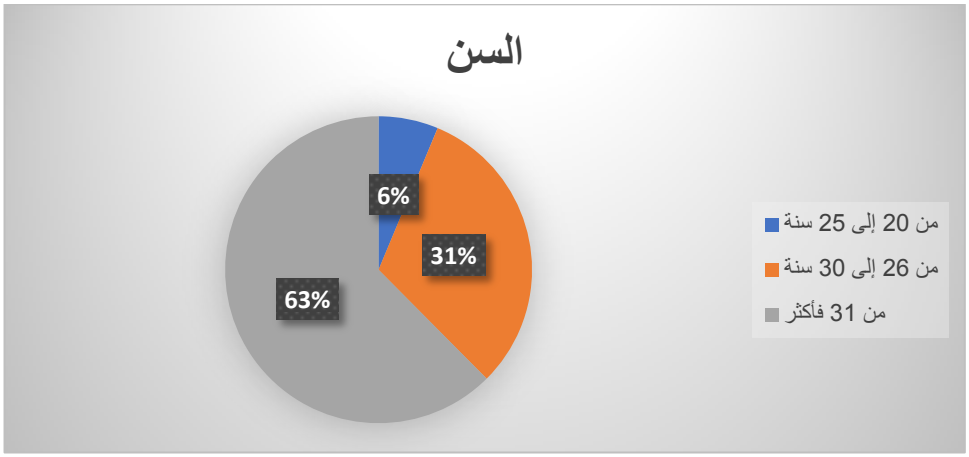

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على Excel 2016

يتضح من الجدول أعلاه أن الفئة العمرية (أكثر من 63) احتلت المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـ% 63 تليها الفئة العمرية أقل من 26 إلى 30 سنة بنسبة تعادل% 31 ، ثم تليها فئة من 20 إلى 25 سنة بنسبة 6 .%.

2.3 هل عملت في مؤسسة أخرى من قبل

جدول رقم (9) : توزيع عينة الدراسة حسب ممارسة العمل

	التكرار	النسبة
لا	8	25,0
نعم	24	75,0
المجموع	32	100,0

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

الشكل رقم (03) توزيع أفراد العينة حسب ممارسة العمل

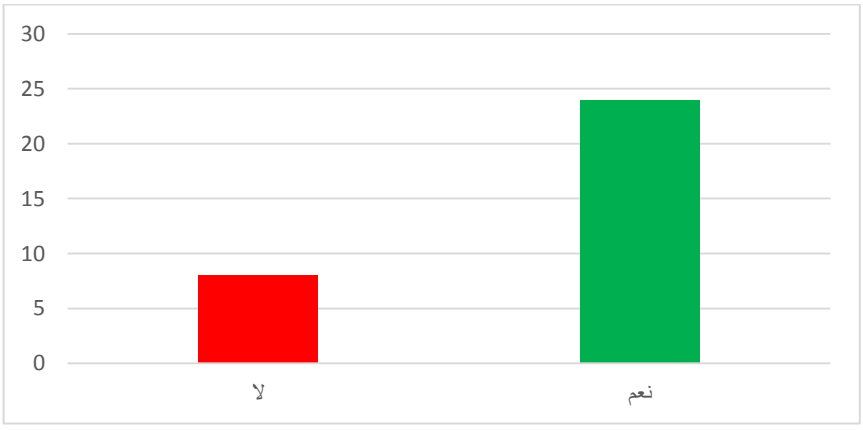

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا علىExcel 2016

2- تحليل وتفسير نتائج الدراسة

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى النتائج المتحصل عليها بعد معالجة البيانات التي تضمنتها الاستمارات المسترجعة والمعتمدة للتحليل .

أولا :تحليل وتفسير استجابات أفراد عينة الدراسة حول المعوقات البشرية والاقتصادية

الجدول رقم 10: عرض نتائج المعوقات البشرية والاقتصادية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
01	الخوف من المخاطرة وعدم التأكد من النجاح	4,32	0,768	موافق بشدة
02	الخوف من الفشل في المشروعات الخاصة	4,21	0,729	موافق بشدة
03	عدم القدرة على تنظيم الوقت في العمل	4,26	0,963	موافق بشدة
04	صعوبة تحديد الأولويات في العمل	4,32	0,768	موافق بشدة
05	التخوف من المشاريع الناشئة التي فشلت منذ بداية تأسيسها	4,18	0,626	موافق
06	الشعور بالقلق والإحباط والضغط عند بداية تأسيس المشروع	3,82	0,968	موافق
07	صعوبة الحصول على القروض من البنوك التجارية	4,06	0,886	موافق
08	قلة تواجد المؤسسات داعمة لتمويل المشروعات الصغيرة	4,38	0,652	موافق بشدة
09	قلة توافر رأس المال الشخصي لتأسيس مشروع مقاولاتي	4.44	0.504	موافق بشدة
10	المناخ الإستثماري بالوطن غير مشجع على العمل الخاص	4.29	0.462	موافق بشدة
11	ضعف القدرة على المنافسة في ظل نظام العولمة السائد	4.03	0.577	موافق بشدة

12	الضرائب المرتفعة على أصحاب المشاريع الخاصة	3.97	1.000	موافق بشدة
13	التكاليف الكبيرة والعالية الخاصة باحتياجات المشروع الخاص مكلفة	4.06	0.952	موافق بشدة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.21	0.605	موافق بشدة

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول أن إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بكثرة المعوقات البشرية والاقتصادية ، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (4.21) بالانحراف المعياري قدره (0.605) ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة الخامسة من مقياس ليكارت الخماسي (4.2إلى 5) وهذا يدل على أن المعوقات البشرية والاتصادية تحول دون ممارسة المقاولاتية ، وسجلنا في هذا الجزء أكبر متوسطات في الفقرة (9) بمقدار (4.44) وانحراف معياري قدر بـ (0.504) وهذا يدل على أن وجودالمعوقات البشرية والاقتصادية يؤثر على الممارسة المقاولاتية.

ثانيا : تحليل وتفسير استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير المعوقات التسويقية وللقانونية والادراية على ممارسة المقاولاتية

الجدول 11: عرض نتائج مدى تأثير لمعوقات التسويقية والقانونية والادراية على ممارسة المقاولاتية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
01	محدودية الخبرات والمعرفة بالأساليب التسويقية الحديثة	4,44	0,504	موافق بشدة
02	عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة لتسويق المنتجات	4,29	0,462	موافق بشدة
03	نقص المعلومات والبيانات اللازمة عن الأسواق	4,03	0,577	موافق
04	تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية	3,97	1,000	موافق
05	عدم الوعي بأهمية الدعاية والإعلان والترويج للمنتجات	4,06	0,952	موافق
06	صعوبة القدرة على إدارة المهام الإدارية	4,24	0,431	موافق بشدة

07	تعقد الاجراءات في الإدارة الجزائرية والبطء الشديد فيها	4,12	1,066	موافق
08	قلة الدعم الحكومي واللوائح الحكومية الصارمة	4,08	0,779	موافق
09	نقص الخبرة الإدارية والافتقار على التخطيط الاستراتيجي	4.59	0.609	موافق بشدة
10	روتينية الاجراءات ونقص القوانين المنظمة لبدء مشروع خاص	4.47	0.992	موافق بشدة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.50	0.446	موافق بشدة

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول أن إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة مدى تأثير المعوقات التسويقية والقانونية والإدارية، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا البعد (4.50) بالانحراف المعياري قدره (0.446) ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة الخامسة من مقياس ليكارت الخماسي (4.2إلى 5) وهذا يدل على أن المعوقات التسويقية تؤثر على المقاولين وسجلنا في هذا المحور أكبر متوسطات في الفقرة (07) بمقدار (4.59) وانحراف معياري قدر بـ (0.609) وهذا يدل على أن المعوقات التسويقية والقانونية والإدارية كلها تساهم في عزوف الشباب عن مزاولة المقاولاتية.

3- اختبار فرضيات الدراسة

من أجل اختبار فرضيات هذا البحث تم الاعتماد على اختبار (T) للعينة الواحدة من أجل اختبار الفرضيات. كما هو موضح في الجداول الموالية :

الفرضية الأولى :

$\mathbf{H_1}$:تعتبر الإجراءات الإدارية لإنشاء المقاولة عائق لدى الشباب في ممارسة المقاولاتية

جدول رقم 12: اختبار (T) للعينة الواحدة (One Semple T-test)

رقم الفرضية	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	الدلالة	النتيجة
01	56.764	31	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن قيمة t المحسوبة (56.764)، وهي أكبر من قيمة t عند درجة الحرية 31 وعند مستوى الدلالة sig تساوي (0,000)وهي أقل من (0.05) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أن الإجراءات الإدارية لإنشاء المقاولة تعتبر عائق لدى الشباب في ممارسة المقاولاتية

الفرضية الثانية :

$\mathbf{H_1}$:هناك معوقات بشرية للممارسة المقاولاتية في الجزائر

جدول رقم 13 اختبار (T) للعينة الواحدة (One Semple T-test)

رقم الفرضية	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	الدلالة	النتيجة
02	41,396	31	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن قيمة t المحسوبة (41.396)، وهي أكبر من قيمة t عند درجة الحرية 33 وعند مستوى الدلالة sig تساوي (0,000)وهي أقل من (0.05) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي هناك معوقات بشرية تعيق ممارسة المقاولاتية في الجزائر

الفرضية الثالثة :

0H :لا تختلف درجة تحديد المعوقات الاجتماعية التي تعترض التوجه المقاولاتي باختلاف: الجنس

1H :تختلف درجة تحديد المعوقات الاجتماعية التي تعترض التوجه المقاولاتي باختلاف: الجنس.

ولفحص هذه الفرضية تم اختبار (T) للعينات المستقلة (Independent sample T-Test) الاتجاه لمعرفة الفروق بين أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الخبرة ، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم : 14: الفروق بين أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الخبرة

المتغير المقاس	العينة	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الجنس	الذكور	28	3.74	0.319	2.278	30	0.154
	الإناث	04	3.44	0.488			غير دال

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يشير الجدول إلى عدم وجود اختلاف بين الجنسين في تحديد المعوقات الاجتماعية عند مستوى الدلالة =0.05) (α في متوسط استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الجنس وذلك لان مستوى الدلالة أكبر من (0.05) ، وبالتالي قد نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية القائلة لا تختلف درجة تحديد المعوقات الاجتماعية التي تعترض التوجه المقاولاتي باختلاف: الجنس.

الفرضية الرابعة :

0H :لا تختلف درجة تحديد المعوقات الاجتماعية التي تعترض التوجه المقاولاتي السن

1H :تختلف درجة تحديد المعوقات الاجتماعية التي تعترض التوجه المقاولاتي السن

ولفحص هذه الفرضية تم اختبار تحليل التباين الأحادي الاتجاه لمعرفة الفروق بين أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير السن ، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (15) اختبار تحليل التباين الأحادي الاتجاه للكشف عن المعوقات الاجتماعية من ناحية السن

المتغير المقاس	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى دلالة
المهنة	بين المجموعات	0.127	2	0.064	0.505	0.608 غير دال
	داخل المجموعات	3.645	29	0.126		
	المجموع	3.772	31			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

بينت نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق دالة إحصائيا من ناحية المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية بين أفراد العينة تبعا لمتغير السن في جميع أبعاد المقياس وبلغت قيمة (ف) الكلية 0.505 عند مستوى الدلالة 0.608 وهي غير دالة لأنها أكبر من (0.05) وبالتالي تحققت الفرضية الصفرية أي لا تختلف درجة تحديد المعوقات الاجتماعية التي تعترض التوجه المقاولاتي السن.

النتائج العامة:

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. أن الإجراءات الإدارية لإنشاء المقاولة تعتبر عائق لدى الشباب في ممارسة المقاولاتية
2. لا تختلف درجة تحديد المعوقات الاجتماعية التي تعترض التوجه المقاولاتي باختلاف السن
3. لا تختلف درجة تحديد المعوقات الاجتماعية التي تعترض التوجه المقاولاتي باختلاف الجنس
4. هناك معوقات بشرية تعيق ممارسة المقاولاتية في الجزائر.

خـــــــاتمـــــــــة

خـاتمـة

تعتبر المقاولاتية من أهم المميزات التي يختص بها الأفراد الراغبين في إبداء مبادراتهم، إبداعهم وثقافتهم الاستثمارية فهي بالاضافة الى يحصلون عليه من عائد مادي، فهي تجعلهم يضمنون لأنفسهم مكانة اجتماعية ممتميزة، هذا على الصعيد الشخصي.

أما على الصعيد الاجتماعي فالممارسة المقاولاتية تساهم في دفع عجلت التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد السواء، فقد استطاعت أن تلعب دورا هاما على صعيد التشغيل من خلال توفير فرص العمل والمساهمة في الناتج الخام والقيمة المضافة، وعليه فقد قامت الدولة الجزائرية بتوفير وانشاء عديد من الآليات والهيئات والبرامج الداعمة لتطوير وترقية الممارسة المقاولاتية في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

وعلى الرغم من أهميتها تعاني الممارسة المقاولاتية في الجزائر من جملة معوقات سواء اقتصادية متعلقة بجوانب: التمويل، أسعار المواد الأولية المرتفعة، التضخم وندرة العقار، أو الاجتماعية والمتعلقة بجوانب تنظيمية وبشرية بالدرجة الأولى.

ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

- أن الإجراءات الإدارية لإنشاء المقاولة تعتبر عائق لدى الشباب في ممارسة المقاولاتية
- لا تختلف درجة تحديد المعوقات الاجتماعية التي تعترض التوجه المقاولاتي باختلاف السن
- لا تختلف درجة تحديد المعوقات الاجتماعية التي تعترض التوجه المقاولاتي باختلاف الجنس
- هناك معوقات بشرية تعيق ممارسة المقاولاتية في الجزائر.

التوصيات:

- يجب اعتبار الممارسة المقاولاتية العصب الأساسي في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسعي الى النهوض بها وتطويرها.
- زيادة توعية الشباب ونشر ثقافة الاستثمار وتسهيل إجراءات هذا الأخير من ناحية الوثائق الإدارية وتقديم مختلف التسهيلات الخاصة بالتمويل والاستفادة من القروض.
- الغاء الفوائد الربوية التي تحول دون طلب القروض من قبل الشباب الراغبين في ممارسة مقاولة خاصة بهم.
- تشجيع المنافسة والمبادرة الى التصدير، من خلال تنظيم عملية استيراد السلع الاجنبية ومن خلال توفير وتسهيل عملية الحصول على المعلومات عن الأسواق العالمية.
- تدريب المقاولين لا سيما على طريقة إدارة مؤسساتهم وكذا أساليب تسويق منتجاتهم وترقيتها لتمكينها من المنافسة على الصعيدين الداخلي والخارجي، من خلال توفير مراكز خاصة للتدريب.
- مساعدة المقاولين في الحصول على تكنولوجيات حديثة، والمبادرة الى تكوين عمالهم على استخدامها.
- إعادة بعث الثقة في القطاع الخاص الذي طالما اعتبر قطاعا مستغلا والحث على العمل فيه، والابتعاد عن الاعتقاد السائد بالدولة الحاضنة واعتباره مفهوما قد تلاشي مع دخول الجزائر للاقتصاد السوق.

قائمـــــة المراجـــع

قائمة المراجع:

الكتب

1. فيصل عطية، نبال. محمد المظموم، هند، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2016.

الرسائل والأطروحات

1. بدراوي سفيان ، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، رسالة لنيل شهادة الدكتوراء ل.م.د، تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية ، الجزائر، دون سنة.
2. بشاش زهير، معوقات النشاط المقاولاتي في الجزائر، دراسة حالة على عينة من الشباب المقاول لولاية برج بوعريريج، مذكرة ماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل، قسم العلوم الاجتماعية، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج ، البويرة، 2012/2011.
3. بن ساحة نسيمة، معوقات التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، دراسة تطبيقية على عينة من طلبة السنة ثانية ماستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020/2019.
4. عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2009-2010.
5. لونيسي ريم، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية، باتنة، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة سطيف-2-، الجزائر، 2015/2014.

المجلات والملتقيات

1. أبو بكر بوسالم، فطيمة الزهرة عيسات، طه ياسين مرباح، تشخيص العراقيل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018.
2. بقاط حنان، هالم سليمة، هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي ، الجزائر، العدد05، ديسمبر 2018.

3. حسين محمدسمحار، الملتقى دولي حول: المشروعات الصغيرة: ماهيتها و التحديات الذاتية فيها، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أيام17 . و 18 أفريل 2006 .
4. سليمة رقيبة، تجربة بعض الدول في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 17-18 أفريل 2006.
5. شرف الدين خليل ، الإحصاء الوصفي ، شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية . دون سنة.
6. طويطي مصطفى، كتوش نبيل، المقاولة من الباطن كخيار إستراتيجي لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض التجربة الجزائرية، الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار الأسعار، جامعة 08 ماي 1945 قالمة يومي 25-26أفريل 2017.
7. العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطابع منتوري للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2005.
8. غرداين حسام، زكرياء مسعودي، شبور سليم، اليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 03، ديسمبر 2017.
9. محمد الناصر حميداتو، بقاص صافية، التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018.
10. مشعلي بلال، محرز صالح، أساليب دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار الأسعار ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة يومي25-26أفريل 2017.
11. يمينة بوزكري، عبد الرزاق حبار، العوائق التي تعترض لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تعزيز قدراتها وامكانياتها، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017.
1. Dodge Yadolah (2003), **Premiers pas en statistique**, springer verlag, France, p8

قائمة الملاحـــــــــق

ملحق رقم (01)

جامعة عمار ثليجي _الأغواط
كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع

المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في المقاولاتية

من إعداد الطالبان:
- الابيض يوسف
-قاسمي السعدي هشام

تحت إشراف:
د.بعداش الطاهر

يسعدنا أن نضع بين أيديكم هذا الإستبيان الذي يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص مقاولاتية، والغرض من هذه الدراسة هو معرفة أهم المعوقات الاجتماعية التي تعترض الممارسة المقاولاتية، نرجو منكم الإجابة بكل مصداقية على الأسئلة التي ستطرح عليكم، ونعلمكم بأن البيانات التي سيتم جمعيا سوف تكون لأغراض البحث العلمي فقط وسنتعامل بسرية تامة، وشكرا لكم على منحكم لنا جزءا من وقتكم.

ضع علامة (×) في خانة الإجابة المناسبة.

السنة الجامعية : 2022/2021

البيانات الشخصية

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: من 20إلى 25سنة ☐ من 26إلى 30سنة ☐ من 31سنة فأكثر ☐

الحالة العائلية: أعزب ☐ **متزوج** ☐ **مطلق** ☐ **أرمل** ☐

مدة العمل في المؤسسة:.....

هل عملت في مؤسسة أخرى من قبل: نعم ☐ **لا** ☐

المحور الأول: المعوقات الذاتية والبشرية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	الخوف من المخاطرة وعدم التأكد من النجاح					
2	الخوف من الفشل في المشروعات الخاصة					
3	عدم القدرة على تنظيم الوقت في العمل					
4	صعوبة تحديد الأولويات في العمل					
5	التخوف من المشاريع الناشئة التي فشلت منذ بداية تأسيسها					
6	الشعور بالقلق والإحباط والضغط عند بداية تأسيس المشروع					

المحور الثاني: المعوقات الاقتصادية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
7	صعوبة الحصول على القروض من البنوك التجارية					
8	قلة تواجد المؤسسات داعمة لتمويل المشروعات الصغيرة					
9	قلة توافر رأس المال الشخصي لتأسيس مشروع مقاولاتي					
10	المناخ الإستثماري بالوطن غير مشجع على العمل الخاص					
11	ضعف القدرة على المنافسة في ظل نظام العولمة السائد					
12	الضرائب المرتفعة على أصحاب المشاريع الخاصة					
13	التكاليف الكبيرة والعالية الخاصة باحتياجات المشروع الخاص مكلفة					

المحور الثالث: المعوقات التسويقية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
15	محدودية الخبرات والمعرفة بالأساليب التسويقية الحديثة					
16	عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة لتسويق المنتجات					
17	نقص المعلومات والبيانات اللازمة عن الأسواق					
18	تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية					
19	عدم الوعي بأهمية الدعاية والإعلان والترويج للمنتجات					

المحور السادس: المعوقات القانونية والإدارية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
25	صعوبة القدرة على إدارة المهام الإدارية					
26	تعقد الاجراءات في الإدارة الجزائرية والبطء الشديد فيها					
27	قلة الدعم الحكومي واللوائح الحكومية الصارمة					
28	نقص الخبرة الإدارية والافتقار على التخطيط الاستراتيجي					
29	روتينية الاجراءات ونقص القوانين المنظمة لبدء مشروع خاص					